كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـــر

مـــجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٣م - ١٤٤٤هـ"

الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي

Political and security stability and its impact on economic stability

الدكتـــــور

عبد الرؤف أحمد الحنفي

مدرس الاقتصاد والمالية العامة
بالجامعات المصرية

المجلة حاصلة على اعتماد معامل

" ارسيف Arcif " العالمية

وتقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

٠١٢٢١٠٦٧٨٥٢

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

https://jlr.journals.ekb.eg

الاستقرار السياسي والأمني
وأثره على الاستقرار الاقتصادي

Political and security stability
and its impact on economic stability

الدكتـــــور

عبد الرؤف أحمد الحنفي

مدرس الإقتصاد والمالية العامة
بالجامعات المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وعدَ اللّهُ الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحاتِ ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾

النور : الآية رقم ٥٥

الاستقرار السياسي والأمني
وأثره على الاستقرار الاقتصادي

عبدالرءوف أحمد الحنفي

قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر.

البريد الإلكتروني: raoufelhanafy.re@gmail.com

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة أثر الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي و في سبيل ذلك وضحنا مفهوم الاستقرار السياسي وكيفية قياسه وأوضحنا الآثار المترتبة على عدم الاستقرار السياسي سواءً كانت آثار مباشرة أو نتيجة انتقال تلك الآثار من قنوات معينة ثم تعرضنا بعد ذلك للمفهوم الشامل للأمن وعلاقة الأمن بالسياسة ثم تناولنا مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأوضحنا أهم السياسات الكفيلة بتحقيق هذا الاستقرار ثم أوضحنا أن عدم الاستقرار السياسي والأمني له تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي وبالعكس كلما كان هناك استقرار سياسي وأمني كلما كان لذلك أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في جميع القطاعات مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الاستقرار السياسي والأمني، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، قنوات الانتقال، آثار الاستقرار السياسي والأمني.

Political and security stability and its impact on economic stability

Abdul Rauf Ahmed Al-Hanafi

Department of Economics and Public Finance, Faculty of Law, Zagazig University, Egypt.

E-mail: raoufelhanafy.re@gmail.com

Abstract:

This study dealt with impact of political and security stability on economic stability and for that we clarified the concept of political stability and How to measure it. The concept of economic stability then we clarified the most important policies that can achieve this stability, and then we explained that political and security instability has a negative impact on economic stability, and vice versa whenever there is political and security stability, the more this has a positive impact on economic growth in all sectors, which ultimately leads to achieving stability economic.

Keywords: Political and security stability, Economic stability, Economic Growth, Transmission channels, Effects of political and security stability.

المقدمة :

أولا: التعريف بموضوع البحث :

يتناول موضوع البحث أثر الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي، ومن الطبيعي أن يكون هنا ارتباط بين الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني لأنه بدون الأمن بمفهومه العام والشامل لا يمكن أن يكون هناك استقرار سياسي وقد ظهر ذلك بوضوح وجلاء بعد أحداث ٢٥ يناير عام ٢٠١١م حيث شهدت مصر عدم استقرار سياسي كامل وسادت حالة من الانفلات الأمني وتعطلت القوانين وسادت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الحكومي.

وقد توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والأمني والنمو والاستقرار الاقتصادي لأنه من الطبيعي والبديهي إذا وجد استقرار سياسي وأمني فلابد من وجود استقرار اقتصادي بغض النظر عن موارد الدولة ومصادر إيراداتها العامة فنجد مثلا أن الدول التي انهار اقتصادها كان السبب الأساسي في ذلك هو عدم الاستقرار السياسي والأمني في تلك الدول.

إذاً فالاستقرار السياسي والأمني هو الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا : أهمية البحث :

تهدف الدراسة إلى معرفة آثار الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي وبالتالي وضع السياسات المناسبة التي تهدف إلى تقليل تلك الآثار السلبية ومحاولة علاجها والتغلب عليها وصولاً لأعلى معدلات الأداء والاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: الهدف من البحث:ـ

يهدف البحث الى محاولة معرفة الاثار المترتبة على عدم الاستقرار السياسي على النمو والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تحديد اهم القنوات التي يتم من خلالها هذا الاثر ومساهمة كل قناة فى تلك الاثار وكذلك معرفة الاثار المترتبة على عدم الاستقرار الامنى على الاستقرار الاقتصادي .

رابعا :مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث الأساسية في النقطة الآتية : ما هي آثار الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي؟

وتتبلور الإجابة في النقاط الآتية :

أ- مفهوم الاستقرار السياسي وكيفية قياسه.

ب- مفهوم الأمن وعلاقته بالسياسية.

جـ- مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

د- الآثار الناتجة عن الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي.

خامسا : منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج التحليلي حيث تم استخدم أسلوب التحليل الاقتصادي في تناول مفهوم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وطرق القياس ومحدداته والآثار المباشرة المترتبة على عدم الاستقرار السياسي والآثار الأخرى عبر قنوات الانتقال وتحليل الواقع السياسي لمصر وكذا تحليل مفهوم الأمن وعلاقته بالسياسة وتحليل مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأخيراً معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة على الاستقرار السياسي والأمني ومدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي.

سادسا : الدراسات السابقة:

لقد حازت دراسات وتحليل اثر الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي اهتماما كبيرا ويرجع ذلك الى انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني وبصفة خاصة فى الدول النامية وأرجع الكثير من المتخصصين ضعف النمو والاداء الاقتصادي الى عدم الاستقرار السياسي والأمني ولقد زاد الاهتمام بهذه الظاهرة منذ العقدين الاخيرين من القرن العشرين واوئل القرن الحادي والعشرين حيث بدأت منظمات دولية فى وضع مناهج لرصد هذه الظاهرة وقياسها ليسهل مقارنة وضع الدول فيما يتعلق بهذه الظاهرة

سابعا: خطة البحث :

سوف نقوم بتقسيم خطة البحث على النحو التالي :

المبحث الأول : ماهيـة الأوضـاع السياسية والأمنية. وينقسم هذا المبحـث إلى المطلبـين الآتيين :

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي وكيفية قياسه.

المطلب الثاني : المفهوم الشامل للأمن وعلاقته بالسياسة.

المبحث الثاني : مدى تأثير الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي. وينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني : أثر الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول:
ماهية الأوضاع السياسية والأمنية

تمهيد وتقسيم : مما لا شك فيه أن مفهوم الاستقرار السياسي يختلف باختلاف الدول ودرجة تقدمها فيختلف تعريفه في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية فنجد مثلاً أن البعض يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه توفر الفرصة المناسبة لانهيار الحكومة ويعرفه البعض بأنه حالة من الاضطراب تمر بها الدولة بينما عرفه البعض بمنظور أوسع فعرفه بأنه احتمال وجود أعمال عنف (ومن بينها النشاط الإرهابي أو مظاهرات أو إضراب عن العمل أو محاولة الانقلاب على نظام الحكم ثم بعد ذلك مدى قدرة الحكومة على الاستمرار وتوفير أهم المقومات اللازمة لبقاء الدولة فوفقاً لبعض النظريات السياسية يرتبط الاستقرار السياسي بقدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية ومن أهمها الأمن والسكنى والغذاء وأن غياب هذه المقومات يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ومفهوم الدولة الفاشلة[١].

ويتضمن مفهوم الأمن بعض الصفات لم يتم للأسف الاتفاق على تعريفها من الناحية النظرية[٢]. وهو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل والإسهاب في حينه.

وسوف نتناول هذا المبحث بشيء من التفصيل في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي وكيفية قياسه.

المطلب الثاني : المفهوم الشامل للأمن وعلاقته بالسياسة.

---

(1) Gunhild G. (2012) : "Exploring the Relationship between Socio-Economic inequality, Political instability and Economic Growth' cmi working paper ,2012,p.10

(٢) د./ حسن براري، أمن إسرائيل صراعات الايديولوجيا والسياسة، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٣، سبتمبر ٢٠٠٤، ص٥.

المطلب الأول:
مفهوم الاستقرار السياسي وكيفية قياسه

ذكرنا سابقاً أنه لم يتم الاتفاق على تعريف واضح محدد للاستقرار السياسي وبيّنا كيف أنه يختلف باختلاف الدولة فتختلف درجته في الدول المتقدمة عن الدول النامية أو المتخلفة ونرى أن هذا الخلاف في تعريف الاستقرار السياسي يرجع بصفة أساسية إلى العناصر التي يشملها كل تعريف وأدى هذا الخلاف إلى تباين طرق قياس الاستقرار السياسي من عدمه بين الدراسات التي اهتمت بهذا المجال.

إن الدارسين والباحثين الذين اهتموا بكيفية دراسة الاستقرار السياسي من عدمه استخدموا طريقتين أساسيتين هما[١] :

الطريقة الأولى :

استخدام متغير أو أكثر للتعبير عن عدم الاستقرار السياسي وهذه الطريقة تركز على معدل دوران السلطة التنفيذية وما هي عدد المرات التي تعرضت الحكومة فيها للانهيار وقد قامت بعض الدراسات باستخدام مؤشر إنهاء الحكومة للدلالة على عدم الاستقرار السياسي.

واستخدمت بعض الدراسات متغير آخر مثل أحداث الانقلاب على الحكم بينما اعتمد آخرون على مؤشر الفترة الزمنية التي تبقى فيها الحكومة دون تغير واعتمد البعض الآخر على مؤشر الديمقراطية[٢].

وكذلك فإن من أهم الدراسات في هذا المجال دراسة الثورات والحروب والاغتيالات وضحايا الحروب[٣] وأشارت دراسة ريتشارد عام ٢٠٠٩ إلى أن الاعتماد على متغير واحد يؤدي إلى نتائج خاطئة ومضللة فقامت دراسته على أساس استخدام أربعة متغيرات هي العدوان بدافع سياسي، الوقفات الاجتماعية المدنية، كثرة تغيير الأنظمة السياسية، عدم الاستقرار داخل النظام السياسي نفسه[٤].

---

(1) Haan, J., & sietmann, C. (1996) : "Political instability, Freedom and Economic growth : Some further Evidence Economic Development and cultural change, (44) 2, PP. 11-15.
(2) Zureiqat, H. (2005) : "Political instability and Economic performance : A Panel Data analysis". Op. Cit., P. 29.
(3) Easterly, W., & Sergio, R. (1993), "Fiscal Policy and Growth : An Empirical investigation, Journal of monetary Economics 32, p. 417.
(4) Richard, J, (2009), "On the measurement of political instability and its impact on Economic Growth", Faculty of Economics, University of Grohihgen, the Netherlands. PP. 15-29.

أما **الطريقة الثانية** : هي استخدام مؤشر للاضطرابات السياسية والاجتماعية والذي تتضمن عدة مؤشرات تعكس ظواهر العنف الاجتماعي والمعارضة والاحتجاج السياسي مثل الإضرابات والاغتيالات والقتل لأسباب سياسية وأعمال العنف والشغب والسجناء السياسيين والتظاهر ضد الحكومة[١].

ومن أهم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وأكثرها توضيحاً للظاهرة هو مؤشر الدليل الدولي لمخاطر الدولة The International Country Risk Guide (ICRG).

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم إنشاء هذا نموذج ICRG للتنبؤ بالمخاطر المالية والاقتصادية والسياسية في عام ١٩٨٠ ويتكون المؤشر من ٢٢ متغير تم تقسيمها إلى ثلاث فئات فرعية للمخاطر وهي (السياسية – المالية – الاقتصادية)، وقد تم إنشاء رقم قياسي منفصل لكل فرع من هذه الفروع الثلاثة ويتكون مؤشر المخاطر الاقتصادية من ٥٠ نقطة ومثله مؤشر المخاطر المالية (٥٠ نقطة أيضا) أما مؤشر المخاطر السياسية يتكون من ١٠٠ نقطة[٢].

وتضم المخاطر السياسية ١٢ مكونا بجانب ١٥ مكون فرعي وتضم كل من المخاطر الاقتصادية والمالية خمسة مكونات وقد تم تحديد أعلى قيمة وأقل قيمة لكل نقطة من نقاط المخاطر تلك بحيث تشير دلالة الأرقام المرتفعة إلى مخاطر بسيطة بينما تشير الأرقام المنخفضة إلى مخاطر عالية تبلغ ذروتها عندما تصل إلى رقم صفر.

ويوفر نموذج ICRG الوسيلة لقياس وتقييم الاستقرار السياسي وذلك عن طريق المقارنة بين مجموع الأرقام لنقاط المخاطر الخاصة بالعوامل التي تكون المخاطر السياسية فبينما يشير مجموع النقاط الأعلى إلى مخاطر سياسية أقل يشير مجموع النقاط الأقل إلى مخاطر سياسية أعلى[٣].

---

(1) Alesina. A & Perotti R, (1996) : "Income distribution Political instability and investment" European Economic Review 40, PP. 1203-1228.

(2) Perotti R. (1996), Growth income distribution and democracy : What the Data say, Journal of Economic Growth 1, PP. 149-187.

(٣) أنظر المرجع السابق.

ننتقل بعد ذلك إلى العوامل التي تؤثر في درجة الاستقرار السياسي[١] :

تناولت بعض الدراسات أهم العوامل التي تؤثر في الاستقرار السياسي مثل دراسة Bildirici Melike عام ٢٠٠٤م وكذا De Haan عام ٢٠٠٧م وكذا Said.J .et al عام ٢٠١٤م ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن مؤشر الدليل الدولي لمخاطر الدولة ICRG هو أفضل من تلك الدراسات لشرح مفهوم الاستقرار السياسي وسوف نتناول تلك العوامل في إيجاز غير مخل على النحو التالي[٢] :

١ـ الظروف الاقتصادية والاجتماعية : يتكون هذا العامل من ثلاثة مكونات فرعية وهي البطالة والفقر وثقة المستهلك فكلما زادت هذه الضغوط كلما ساد عدم الشعور بالرضا لدى أفراد الشعب.

٢ـ الفســـاد : والمقصود بالفساد هو فساد النظام السياسي وقد تصاعد الاهتمام بقضية الفساد وانعكاساتها السلبية على آفاق التنمية على مدى العقدين الماضيين مع تنامى وطأة الفساد وتكلفته في تأخير النمو وسوء توزيع عوائده في مختلف الدول وكذلك مع تزايد الاهتمام بقضايا الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية وكان الاهتمام بارزا على المستوى الإقليمي حين تبنى الاتحاد الافريقي بروتوكولاً لمكافحة ومنع الفساد قبل أن تعلن الامم المتحدة البروتوكول المناظر بعدة أشهر[٣]. وأخيراً فالفساد يؤدي بما لا يدع مجال للشك إلى عدم استقرار العملية السياسية داخل الدولة على الرغم من أن الفساد أحيانا يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي من خلال السماح للأفراد بدفع رشاوى للتحايل على القواعد الإدارية غير الكفء والتأخير البيروقراطي[٤]. إلا أننا نرى ومع ذلك عدم اللجوء إلى تلك الوسيلة الدنيئة لمخالفتها للشرع والقانون وإعمالاً لمبدأ الحق والعدل والمساواة.

---

(1) Schneider, F. & Frey, B. (1985) "Economic and Political determinants of foreign direct investment" world development 13, PP. 161-175.

(2) Campos, N. & Nugent, J. (1999a), "Who is afraid of political instability" University of Southern California, Mimeo, PP : 157-172.

(٣) د/ نهلة أحمد أبو العز، تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا : نيجيريا نموذجا، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٥١٩، ٢٠١٥م، ص٦٤٣.

(4) Isaac Ehrlich and Francis T. Lui, "Bureaucratic corruption and Endogenous Economic Growth Journal of Political Economy, Vol. 107, No.; 6, 1999, PP. 270-293.

٣ـ الصراع الداخلي : ويشمل عدة صور مثل خطر الإرهاب، الانقلاب على الحكم، العنف السياسي والاضطرابات المدنية وازدياد حدة هذه الصور في داخل الدولة دلالة على عدم الاستقرار السياسي فيها وكلما قلت تلك الصور إلى أقل درجة ممكنة اتصفت الدولة بالمستقرة سياسياً.

ومن الجدير بالذكر أن نقرر من هنا أنه لم تكن مهمة الشارع في تحديد السياسة العقابية لمواجهة جرائم الإرهاب يسيره، فثمة مبادئ أساسية يتعين عليه أن يراعيها حتى تجئ سياسته أدني ما تكون إلى تحقيق مصلحة المجتمع في مكافحة الجرائم[١].

٤ـ الصراع الخارجي : ويشمل هذا النوع الصراع باستخدام القوة مثل النزاعات المسلحة والحروب وبدون استخدام القوة كالعقوبات الاقتصادية ووقف المساعدات والضغوط الدبلوماسية ولا شك أن تلك الصراعات تقف حجر عثرة في سبيل الاستثمارات الأجنبية ويتكون هذا العنصر من ثلاثة عناصر فرعية هي الحرب، النزاعات عبر الحدود، الضغوط الخارجية.

٥ـ الاستثمار : وهو تقييم للعوامل التي تؤثر على مخاطر الاستثمار ولا تشملها المكونات السياسية والاقتصادية والمالية الأخرى وهو يتكون من ثلاثة مكونات فرعية هى نزع الملكية، حرية تحويل الأرباح، تأجيل الدفع.

٦ـ الاستقرار الحكومي : وهو ما يعني قدرة الحكومة بقائها في السلطة وقدرتها على تنفيذ البرامج التي وعدت بها ويتكون هذا العنصر من ثلاثة مكونات فرعية هي وحدة الحكومة والقوة التشريعية والدعم الشعبي.

٧ـ التوترات الدينية : وتنشأ تلك التوترات نتيجة سيطرة فصيل معين من المجتمع أو محاولة سيطرته على الحكم وتعمل على أن يحل الدين محل القانون المدني وتعمل على

---

(١) د/ محمود محمد مصطفى، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، ط١٠، ١٩٨٣، ص٥٤٠.

قمع الحرية الدينية وإقصاء الديانات الأخرى من العملية السياسية والاجتماعية وتحاول أن تصبغ على نفسها شكل خاص مما قد يؤدى إلى توفير فرص الحرب الأهلية ولعل في تجربة الجماعة المسماة بالإخوان المسلمين خير برهان على ذلك.

٨ـ النزاعات العرقية: ويتمثل ذلك في الانقسامات التي تحدث نتيجة اختلاف العرق أو الجنسية أو اللغة.

٩ـ القانون والنظام العام : ويقصد به احترام القوانين والنظام العام داخل الدولة ووجود نظام قضائي قوي والتصدي بكل حزم لأي خروج على القانون مع انخفاض معدل الجرائم.

١٠ـ المساءلة الديمقراطية : في المجتمعات الديمقراطية يتم تغيير الحكومة بطريقة سلمية في حالة عدم تحقيق رغبات الشعب أما في المجتمعات الغير ديمقراطية يتم هذا التغيير بالقوة أو بأي صورة من صور العنف مما يؤثر على الاستقرار السياسي للدولة.

١١ـ البيروقراطية : مما لا شك فيه أن الدولة تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي عندما توفر الخبرة والقوة في إدارة شئون الدولة دونما حاجة إلى تغيير في سياساتها عند تعاقب الحكومات المختلفة ودون حدوث أي نقص في الخدمات المقدمة لأبناء الشعب أو في جودتها.

١٢ـ تدخل الجيش في السياسة : لابد هنا من التفرقة بين الأجلين القصير والطويل ففي الأجل القصير يكون من الملائم حدوث هذا التدخل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة أما في الأجل الطويل فمن المتوقع أن يؤدي هذا التدخل لزعزعة هذا الاستقرار. إلا أنه من الجدير بالذكر أن التدخل العسكري في الحكم قد يكون بسبب الصعوبات التي تواجه الدولة وليس سببا فيها وعليه فإن التدخل العسكري في العملية السياسية قد يؤدي إلى انخفاض تصنيف المخاطر أو يؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر السياسية بحسب ظروف كل دولة على حدة والمتغيرات السياسية التي تمر بها وذلك كما في حالات الانقلابات التي

تحتم في هذه الحالة تدخل الجيش في العملية السياسية للحفاظ على وحدة وتماسك الدولة في الداخل والخارج.

نتعرض بعد ذلك إلى ملامح الوضع السياسي في مصر وذلك على النحو التالي :

باستعراض الحقبة التاريخية للدولة المصرية نجد أن مصر مرت بفترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي فمنذ عام ١٩٤٨ مرت الدولة المصرية بأربع حروب كان آخرها حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م كما أنها شهدت عدداً كبيراً من الاغتيالات كان أبرزها اغتيال رئيس الدولة في ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ الأمر الذي ترتب عليه فرض حالة الطوارئ لمدة تزيد على ثلاثين عاماً كما شهدت فترة التسعينات للعديد من حالات اغتيال لكبار المسئولين كان من أبرزها اغتيال رئيس مجلس الشعب آنذاك إضافة إلى العديد من العمليات الإرهابية التي أثرت سلباً على التنمية الاقتصادية وكان من أهمها حادث الأقصر في ١٧ نوفمبر عام ١٩٩٧ وغيرها وقد شهد عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ انخفاض الإيرادات السياحية بما قيمته ٧٠٥ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٩٦/ ١٩٩٧م نتيجة تداعيات حادث الأقصر ولم يقتصر هذا الأثر على الإيرادات السياحية وحدها بل امتد ليشمل ما يرتبط بها من خدمات وصناعات أخرى تفوق الخمسين صناعة وخدمة[١].

ولا شك أن الانتفاضة الفلسطينية في أواخر التسعينات والتي تبنتها فصائل المقاومة الفلسطينية وأبرها حركة حماس وما تمثله تلك الحركة من اتجاه جماعة الإخوان المسلمين في مصر كان له أثر بالغ على المشهد السياسي داخل مصر وظهر ذلك بوضوح في مظاهرات الطلاب داخل الجامعات المصرية في تلك الفترة وخاصة ممن ينتمون لتلك الجماعة بالإضافة إلى بعض المظاهرات الأخرى في بعض المؤسسات ذات النشاط الصناعي.

---

(١) د/ عبدالرءوف أحمد الحنفي، أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ص ١٥٢ .

ولا شك أنه بعد ضربات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م وما عُرف حينها بأجندة الحرية والقضاء على الدول المارقة أو محور الشر وهل يكون هذا الإصلاح من الداخل أم من الخارج، كان هذا التخطيط يمارس فعله لإسقاط نظام الحكم فى العراق وتغييره وتتغير معه المنطقة العربية كلها حتى تتوالى حلقاته في مناطق أخرى من المنطقة[١] وفي تقديري كان الهدف الأعظم عندهم هو مصر.

ثم انطلقت بعد ذلك يوم الثلاثاء ٢٥/ ١/ ٢٠١١م الثورة المصرية والتي عرفت بثورة يناير في يوم عيد الشرطة وكان لتحديد هذا اليوم اثر بالغ الأهمية في المعنى والرسالة فقد كانت الرسالة موجهة خصيصاً لوزارة الداخلية حددته عدة مجموعات من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي، وجهات من المعارضة المصرية والمستقلين وكذلك مجموعات الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي[٢] .

ولقد جاءت الدعوة للخروج احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمصريين هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم والصحة وارتفاع معدلات البطالة واستفحال المشاكل الاجتماعية في البلاد وانخفاض مستوى المعيشة والتدهور الاقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الاستفادة من ازدياد القوى العاملة وأدى إلى ظهور جيل جديد من الشباب من خريجي الجامعات المصرية لا يجدون وظائف مجزية وبالتالي زادت حدة المعارضة حيث كان الشباب العمود الفقري للثورة فضلاً عن معرفته الوثيقة عموماً بوسائل الاتصال الحديثة واستخدامهم الفعال لها في تنظيم الثورة وإبقائها حية خلال قطع الاتصالات في البلاد من بدايات الثورة[٣] .

---

(١) د/ عصام عبدالشافي، الثورات العربية – الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، الرياض، ٢٠١٢م، ص٧٨.

(٢) هشام عبدالعزيز، (موسوعة ثورة يناير)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢م، ص٤٠.

(٣) منظمة العفو الدولية، (مصر تنتفض)، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة، ٢٠١١م، ص٤٠-٤١.

ولقد لعب هذا العامل دورا كبيرا في اندلاع الثورة خاصة مع زيادة نسبة الفقر في المجتمع المصري حيث ارتفعت إلى ٨٠٪ من الشعب منهم أكثر من ٤٠٪ معدومين أي تحت خط الفقر حيث تسيطر فيه قلة على الثروة مستولين على حق الشعب الكادح وارتفعت الرأسمالية الاحتكارية التي يحاول فيها رجال الأعمال المستثمرون السيطرة على كل هيئات ونظم الدولة محاولين إدارة دفة الحكم لمصلحتهم، وبذلك يسيطرون على كل هيئات وسلطات الدولة تشريعية كانت أو تنفيذية بل وحتى قضائية ونتيجة العوامل السابقة فقد انتشرت العشوائيات بشكل كبير مخلفة مشكلة اجتماعية وإنسانية تمثل قنبلة موقوتة لتفجير المجتمع[١] .

ولعل هناك بعض الأسباب الأخرى التي أدت إلى اندلاع هذه الثورة مثل تزوير انتخابات مجلس الشعب والتي أجريت قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على ٩٧٪ من مقاعد المجلس الأمر الذي أصاب الشعب بالإحباط بالإضافة الى الفساد السياسي، وقانون الطوارئ[٢] .

ولقد أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس المصرى عن الحكم في ١١ فبراير عام ٢٠١١م ففي السادسة من مساء الجمعة والذي أعلن فيه نائب الرئيس في بيان مقتضب تخلى الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد أعلنت القوى السياسية الاستمرار في الثورة حتى تحقيق أهدافها الاجتماعية التي قامت من أجلها[٣] .

---

(١) د/ عصام عبدالشافي، الثروات العربية – الأسباب والمسارات والمآلات، مرجع سابق، ص٨١.

(٢) د/ محمد عمارة، ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٢٢ – ٢٣.

(٣) طارق عثمان، مصر على شفير الهاوية من ثورة عبدالناصر إلى ملايين ميدان التحرير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠١٢م، ص١٩.

وفي تلك التجربة خير برهان على أنه إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر وظهرت قدرة الشعب على إقصاء النظام وظهرت عظمة الجيش المصري الذي ساند شعب مصر في تحقيق حلمه وأثبت أنه ملك للشعب وليس أداة في يد النظام يقمع بها الشعب متى أراد.

وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٣م سادت حالة من التضارب والتباين في الرؤى بشأن قراءة أحداث تلك الفترة – التي عرفت بعد ذلك بثورة ٣٠ يونيو – من قبل القوى الدولية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أو منفردة، وروسيا والصين واتسمت مواقف تلك القوى بعد عزل الرئيس المصري بالالتباس والغموض وعدم الوضوح فوصف بعضها ما حدث بأنه انقلاب، والبعض الآخر بأنه مرحلة من مراحل التغيير السلمي، والبعض الآخر بأنها الموجة الثورية الثانية لتصحيح المسار الثوري لثورة ٢٥ يناير في حين جاءت مواقف القوى العربية واضحة ومنحازة لما حدث في مصر[١] .

ومما لا شك فيه أن هناك عدة أسباب هي التي كانت سببا في فرض هذه الأحداث في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير حيث فقد المصريون أملهم في مستقبل أفضل بعد ثورة ٢٥ يناير وتعاقبت حكومات متتالية لتحقيق آمال وطموحات الشعب المصري الذي خرج ينادي (عيش – حرية – عدالة اجتماعية) إلا أن أملهم لم يتحقق وعانت مصر بعد ثورة ٢٥ يناير من صدمة اقتصادية كبرى وازدادت حدة البطالة وغادر المستثمرون الأجانب البلاد وأعلن البنك المركزي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انخفضت عام ٢٠١١ وحده بمقدار ٤١٨ مليون دولار أمريكي وعلاوة على ذلك شهدت مصر تدهور عملتها إلى حد كبير لذلك

---

(١) د/ السيد يس، الزمان الثوري ٢٥ يناير – ٣٠ يونيو تحليل للموجات المتدفقة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١٢.

خصص البنك المركزي أكثر من نصف احتياطاته من العملة الصعبة لمواجهة التضخم المالي واستيراد السلع الأساسية[١].

فالثورة في مصر كانت جيدة على المستوى السياسي ولكن ماذا عن المستوى الاقتصادي في تلك الفترة؟! يكفي فقط أن تشهد مصر منذ عام ٢٠١١م أكثر من مائة مليونيه وكيف أثرت المليونيات بشكل واضح على عجلة الاقتصاد المصري بالإضافة إلى التباطؤ في اتخاذ إجراءات عاجلة لضبط البوصلة الاقتصادية[٢].

وبعد وصول الرئيس المنتخب للحكم ووعد بأن يحقق آمال الشعب إذا به يخفق في ذلك وباتت الحكومة عاجزة عن أي حلول لتصحيح المسار الاقتصادي وتردت الأحوال لمستوى غير مسبوق ونتيجة الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة شهدت مصر في تلك الفترة أعمال فوضى وعنف وإرهاب أدى إلى استفحال الوضع الداخلي ولاحت في الأفق بوادر انزلاق البلاد إلى حرب أهلية بين مؤيدين ومعارضين لنظام الحكم القائم وهو ما دفع الوضع إلى التأزم مع وجود عنف متبادل وسقوط قتلى وجرحى[٣].

ولقد فشل الحكم في تحقيق أي إصلاح أو نمو اقتصادي وتراجع الناتج القومي جراء عدم الاستقرار السياسي والأمني وارتفع عجز الموازنة العامة ومن ثم ارتفاع حجم الدين المحلي وارتفاع خدمة الدين وبالتالي المزيد من الضغط على الموازنة العامة فضلا عن استهلاك الرصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي وارتفاع قيمة الدين الخارجي بنسبة ٣٠٪ فضلا عن تخفيض قيمة الجنيه المصري على التعاملات داخل البورصة المصرية فزادت خسائر

---

(١) د/ عبدالحافظ الصاى، إدار مشكلات الاقتصاد القومى في نظم ما بعد الثورة، مجلة البيان، الرياض، ٢٠١٢م، ص ٤٧٥-٤٧٦.

(٢) وزارة التخطيط المصرية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١، ص٤٣.

(٣) د/ السيد يس، الزمان الثورى ٢٥ يناير – ٣٠ يونيو تحليل للموجات المتدفقة، مرجع سابق، ص٥٥-٥٧.

حائزي الأوراق المالية وهروب أغلب المستثمرين الأجانب وانخفض تصنيف مصر الائتماني لعدة مرات، الأمر الذي عكس خشية المستثمرين على استثماراتهم في مصر واضطرت الدولة للسعى لإبرام اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي وتفاقمت الأزمة ليجد مصريون كثيرون صعوبات كبيرة حتى في دفع أسعار المواد الغذائية الأساسية(١).

ولقد استمرت الأزمات الغذائية والارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات دون تدخل حكومي رغم سعي الحكم إلى تحسين منظومة توزيع الخبز وأزمة عبوات البوتاجاز وتركزت وبشكل متواصل أزمات البنزين والسولار بما أثر على الحركة الحياتية للمواطن وانعكس ذلك على الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي فأدت هذه العوامل السابقة مجتمعة إلى استفحال الوضع الداخلي(٢).

بعد ذلك تأسست حركة تمرد في ٢٦ أبريل عام ٢٠١٣م وهي حركة قامت بتجميع توقيعات المصريين لسحب الثقة من رئيس الدولة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وأعلنت الحركة عن جمع ٢٢ مليون توقيع ودعت إلى التظاهر يوم ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣م فعمت المظاهرات جميع أنحاء مصر وطالب المتظاهرون برحيل الرئيس وأعلن وزير الدفاع تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا(٣).

بعد السرد السابق يتضح أن الفترة من (٢٠١١-٢٠١٥) من أسوأ الفترات التي شهدتها مصر فيما يتعلق بالاستقرار السياسي ووفقا لتقرير الدليل الدولي لمخاطر الدولة ICRG بلغ مؤشر المخاطر السياسية بالنسبة لمصر في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ حوالي ٤٧ نقطة وحيث أنها أقل من (٥٠ نقطة) صنفت مصر كدولة ذات مخاطر سياسية مرتفعة جدا.

---

(١) د/ عبدالحافظ الصاوي، إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نظم ما بعد الثورة، مرجع سابق، ص٤٧٩-٤٨١.

(٢) د/ السيد يس، الزمان الثورى ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص٦٣.

(٣) نفس المرجع، ص٢٥٥ – ٢٦٠.

ونستعرض فيما يلي الجدول رقم (١) وهو عبارة عن بيانات واقع محددات الاستقرار السياسي في مصر عام ٢٠١٤م حسب مؤشر الدليل الدولي لمخاطر الدولة ICRG وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (١)

واقع محددات الاستقرار السياسي في مصر خلال عام ٢٠١٤م

المكون	الحد الأقصى من النقاط	النقاط المحققة	نسبة المحقق	تصنيف المخاطر
الاستقرار الحكومي	١٢	٧	%٥٨ر٣	مرتفعة
الظروف الاجتماعية والاقتصادية	١٢	٣ر٥	%٢٩ر٢	مرتفعة جدا
مناخ الاستثمار	١٢	٦	%٥٠	مرتفعة
الصراعات الداخلية	١٢	٥ر٥	%٤٥ر٨	مرتفعة جدا
الصراعات الخارجية	١٢	٩	%٧٥	منخفضة
الفساد	٦	٢	%٣٣ر٣	مرتفعة جدا
تدخل الجيش في السياسية	٦	١	%١٦ر١٧	مرتفعة جدا
التوترات الدينية	٦	٢ر٥	%٤١ر٧	مرتفعة جدا
القانون والنظام	٦	٣	%٥٠	مرتفعة
النزاعات العرقية	٦	٥	%٨٣ر١	منخفضة جدا
المساءلة الديمقراطية	٦	٢	%٣٣ر٣	مرتفعة جدا
جودة البيروقراطية	٤	٢	%٥٠	مرتفعة
الإجمالي	١٠٠	٤٨ر٥		

PRS Group (2015) International country risk Guide, Volume xxxvi, Number 1.

وبتحليل الجدول السابق تتضح الحقائق الآتية :

١ - حسب مؤشر ICRG(مؤشر الدليل الدولي لمخاطر الدولة) توجد عدد ستة من محددات الاستقرار السياسي مرتفعة جدا في فئة المخاطر أولها تدخل الجيش في السياسة ومرد ذلك بالطبع إلى ظروف تلك الفترة التي استوجبت تدخل الجيش في الحياة السياسية.

ثم تأتي بعد ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية حيث حصلت مصر على نسبة ٢ر٢٩٪ نظراً لتراجع جميع مؤشرات الأداء الاقتصادي ويأتي بعد ذلك الفساد بنسبة ٣ر٣٣٪ وذلك يعكس عدم قدرة الجهود المبذولة على مكافحة ظاهرة الفساد وجاء محدد الديمقراطية في نفس ترتيب الفساد بنسبة ٣ر٣٣٪ وجاء في المرتبة الخامسة محدد التوترات الدينية بنسبة ٧ر٤١٪ والذي شهد بعض الاعتداءات على دور العبادة وكذلك محاولة سيطرة اتجاه واحد على المجتمع ومقاليد الحكم أما المحدد الأخير في فئة المخاطر المرتفعة جدا هو الصراعات الداخلية حيث شهدت مصر حالة غير مسبوقة من العنف السياسي والإرهاب والاضطرابات المدنية حيث احتل هذا المؤشر على نسبة ٨ر٤٥٪.

ثم جاءت أربعة مخاطر في فئة المخاطر المرتفعة أولها مناخ الاستثمار حيث سجل نسبة ٥٠٪ ويشير ذلك إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد لتحسين مناخ الاستثمار ثم جاء بعد ذلك مؤشر القانون والنظام بنفس النسبة وهذا يعني الاحتياج لمزيد من الإجراءات التي تكفل التصدي لأي خروج عن القانون ومواجهة ارتفاع معدل الجرائم وثالث هذه المحددات هو البيروقراطية وبنفس نسبة الـ ٥٠٪ وهذا يعني عدم وضوح الرؤية الأمر الذي أدى إلى تخبط كبير في السياسات الحكومية المتبعة مع تعاقب الحكومات المختلفة وآخر هذه المحددات التي تقع في فئة المخاطر المرتفعة هو الاستقرار الحكومي حيث حصل على نسبة ٣ر٥٨٪ ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الحكومة على البقاء في السلطة فترة طويلة وانعكس ذلك في زيادة معدل التغييرات الوزارية خاصة بعد يناير ٢٠١١م نتيجة الضغوط

المجتمعية كذلك عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تنفيذ برامجها بسبب الظروف الاقتصادية و السياسية والاجتماعية التي تمر بها الدولة المصرية.

أما المحددان اللذان يمثلان نقط القوة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي في مصر هما الصراعات الخارجية والنزاعات العرقية حيث حقق الأول نسبة ٧٥٪ وذلك يعكس نجاح السياسة المصرية الخارجية في كسب ثقة المجتمع الدولي وبالنسبة للمحدد الثاني وهو النزاعات العرقية يعتبر أفضل محددات الاستقرار السياسي في مصر حيث حقق ٣ر٨٣٪ من إجمالي النقط وهذا يدل على أن المجتمع المصري يتمتع بوحدة الصف إلى حد كبير ولا يوجد به أي شقاق أو انقسامات بسبب الدين أو اللغة أو الجنس.

المطلب الثاني:
المفهوم الشامل للأمن وعلاقته بالسياسة

لا شك أن الأمن يُعد من أهم الاحتياجات الإنسانية التي يحتاجها الإنسان في حياته ولا يقل أهمية عن احتياجه للهواء أو الماء والغذاء إذ كيف يهنأ الإنسان بعيشه وهو لا يشعر بالأمن والطمأنينة.

والأمن في اللغة يعني الطمأنينة وزوال الخوف وكما يرى الأصفهاني أن أصل (الأمن) إنما يعود إلى ارتباطه بالإنسان باعتباره يمثل طمأنينة النفس وزوال الخوف(١).

وما لا شك فيه أن أمن المجتمع يبدأ من أمن الفرد نفسه فلابد أن يشعر الفرد بالأمن وإذا شعر كل فرد بالأمن شعرت الأسرة في مجموعها بالأمن وبالتالي يشعر المجتمع كله بالأمن ويصبح آمنا في حياته وبالتالي يتحقق الاستقرار بكافة جوانبه اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

ومصطلح الأمن من المصطلحات المتجددة والمتغيرة بتغير الظروف والأحوال المحيطة بالبلاد وفي هذا الموضوع يرى بعض الفقه أن الأمن مفهوم ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاث أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم ومروراً بالأبعاد المختلفة له و انتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية(٢).

ويرجع السبب في غموض دلالة الأمن إلى عدة أسباب منها :

يتضمن مفهوم الأمن بعض الصفات المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها سواءً من الناحية النظرية أو بالاعتماد على البيانات والدراسات(٣).

---

(١) أديب خفور، أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي، واقعه وآفاق تطوره، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٩٩م، ص٢٢-٢٣.

(٢) سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته – تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٠٨م، ص٩.

(٣) حسن براري، أمن إسرائيل صراعات الأيديولوجيا والسياسة، مرجع سابق، ص٥.

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الأمن لم يلق اهتماماً أكاديمياً جدياً مثل بعض المفاهيم الأخرى كالحرية والعدل والسلام والمساواة رغم أن هذه المفاهيم لا تقل تعقيداً عن مفهوم الأمن[١].

فالصفات التي يتصف بها مفهوم الأمن باعتباره مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية لذا فإن هذا المفهوم صفته الأساسية هي أنه متغير.

ويرى بعض الفقه أن الأمن في معناه الواسع يتمثل في الخلو من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمراً واقعاً[٢].

ويرى البعض الآخر أن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يشمل الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي وتشكل تلك المفاهيم المفهوم الشامل والعام للأمن باتجاهاته المختلفة والتي تشكل في النهاية مفهوم الأمن المجتمعي[٣].

وتكمن أهمية تعريف الأمن في الاصطلاح إلى أنه توجد عدة تعريفات له وتختلف هذه التعريفات باختلاف البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل وأيضا إلى تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول في الساحة الدولية لذلك كان من الصعب وضع مفهوم الأمن في إطار معين أو معنى واحد وبناءً على ذلك عرف جانب من الفقه الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر ولكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره[٤].

---

(1) Barry Buzan, "People state and fear the national security problem in international relation Great Britain, wheat sheef Books : 1983, P. 6.

(2) Charles Philipe, Jean Jacques Roche : "Theories de la securite definition, approaches et concept de la securite international Paris : Edition Montchrestien, 2002, P. 85.

(٣) د/ عبدالرءوف أحمد الحنفي، البطالة ودورها في التأثير على الامن المجتمعي، المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر ، فرع تفهنا الا شراف ، العدد ٢٤ – ٢٠٢٢ ص ٣٦

(٤) عبدالنور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص١٤.

ومع تنوع مصادر التهديد وأنماطه أضحى مفهوم الأمن أكثر تعقيداً، كما يصعب معها الفصل بين التهديد والخطر عند استخدامها لتفسير الأمن[١] حيث ظهرت جريمة التحريض الالكتروني للإخلال بالأمن العام وهي جريمة إرهابية مكتملة الأركان لأنها تعني خلق فكرة الاعتداء على أمن الدولة في ذهن الغير عبر الوسائل الالكترونية والحث والتشجيع على ذلك عبر الحواسب لغرض غير مشروع.

وتتضمن الأسلحة الالكترونية الأدوات التي يتم استخدامها للتهديد أو إحداث الضرر المادي أو الوظيفي للأجهزة أو النظم والهياكل الالكترونية وتختلف الأسلحة الالكترونية من حيث خطورتها وتعقيدها وتتراوح ما بين أسلحة بسيطة قادرة على إحداث ضرر خارجي بالنظام الالكتروني دون اختراقه وأخرى معقدة يمكن من خلالها اختراق النظام وإحداث أضرار بالغة به قد تصل إلى حد تدميره كليا أو توقفه عن العمل كلية[٢].

ويوجد للأمن عدة مكونات وهي مجموعة من العناصر التي تؤدي وجودها أو غيابها إلى استقرار أو تدني الأمن القومي للدولة وهو ما يرتبط أصلاً بتواجدها وقدرتها على حماية الشعب ضد أي اعتداءات داخلية أو خارجية وتضمن سلامة الدولة ضد أي اعتداء من الداخل أو الخارج ومنها البعد العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والجيوبوليتيكي والديموجرافي[٣]. وبناء على ذلك فإنه يوجد عدة أنواع للأمن وذلك على النحو التالي :

أولاً : الأمن العسكري : وهو قدرة الدولة على حماية مواطنيها وأبنائها وأموالهم وكذلك ممتلكاتهم من أي تهديدات خارجية قد تمس بها وتسبب الضرر.

---

(١) الشيخ راشد رمزان آل طامي الهاجري، جريمة التحريض الالكتروني المخلة بأمن الدولة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.

(2) Thomas Rid & Peter Me Burney, "Cyber-weapons", Rusi Journal March 2012, Vol. 157, No. 1. P. 6.

(٣) أحمد سمير إبراهيم، الأمن القومي المصري، في سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٩م.

ثانياً : الأمن السياسي : وهو استقرار نظام الدولة وجميع الحكومات فيها وتقسيماتها التنظيمية وحمايتها من الانهيار أو وجود الثغرات فيها التي قد تكون مصدر تهديد لها.

ثالثاً : الأمن الاقتصادي : وهو قدرة الدولة على المحافظة على رفاهية الأفراد ومستواهم المعيشي من خلال توفير الموارد الرئيسية لهم.

رابعاً : الأمن الاجتماعي : وهو قدرة الدولة على المحافظة على تراثها ولغتها وثقافتها أو يمكن تعريفه على أنه مقدرة الدولة على حماية مجتمعها من الفساد والجرائم الاجتماعية التي تضر باستقرار المجتمع.

خامساً : الأمن البيئي : وهو عبارة عن حماية الموارد البيئية من التلوث والاستنزاف واستخدامها بطريقة سليمة بما يخدم الدولة ومجتمعها.

سادساً : الأمن الغذائي : ويعني هذا المفهوم حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة.

وقد اعتبر جانب من الفقه أن مفهوم الأمن الغذائي يمكن أن يندرج تحت مفهوم الأمن الاقتصادي حيث أن الغذاء هو أهم الموارد الرئيسية التي يجب على الدولة توفيرها لكافة أفراد الشعب.

سابعاً : الأمن الصحي : وهو يعنى دور الدولة في حماية مواطنيها من أي تهديدات صحية خارجية كما في الجوائح وتوفير الأدوية والأمصال واللقاحات المختلفة التي تفي بالغرض وأيضا يمكن أن يندرج هذا المفهوم تحت مفهوم الأمن الاقتصادي حيث أن الدواء أيضا لا يقل أهمية عن الغذاء ويجب على الدولة أن توفره أيضا لمواطنيها.

بعد استعراض الأنواع السابقة للأمن نود أن نشير أنه يوجد بعض الأنواع الأخرى من مفهوم الأمن مثل الأمن السيبراني وهو الخاص بحماية أنظمة وشبكات الحواسب الآلية من أي هجمات الكترونية وكذا الأمن المائي والأمن الصناعي وهي ما يمكن أن نعتبرها في مجملها أنها جزء لا يتجزأ من الأمن الاقتصادي للدولة.

وأرى أن للأمن أهمية كبرى إذ كيف يقوم الإنسان بوظيفته الأساسية في استخلاف الأرض وإعمارها دون وجود الأمن وهو الركيزة الأساسية للتنمية في أى مجتمع وهو الغاية من تحقيق العدل فى المجتمع وهو المقصد الأساسي لجميع الشرائع الدينية لإقامة السلام الاجتماعي بين بني الإنسان.

ويمكن القول بصفة عامة أن جميع المفاهيم السابقة للأمن تشكل في مجموعها الأمن القومي للدولة بالمفهوم العام والشامل لمعنى ومفهوم الأمن.

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الأمن القومي يعتمد على ثلاثة أمور فرعية هي [١] :

١ – مفهوم التحديات وهي متغيرات أو مشكلات أو عوائق أو صعوبات تواجه الدولة وهي تكون من البيئة الدولية أو الإقليمية أو حتى المحلية.

٢ – مفهوم المخاطر : هي الاحباطات أو الضغوط التي تطرأ في ظروف البيئة الدولية أو الإقليمية أو الداخلية للدولة أو التأثير في دورها على الصعيدين العالمي والإقليمي وتعيق تنفيذ المصالح الحيوية للدولة.

٣– مفهوم التهديدات : هي قضايا خارجية أو داخلية تقف في وجه تقدم الدولة في تطبيق استراتيجياتها القومية مما يؤثر بشكل مباشر على مصالحها الحيوية ومن المحتمل أن تقود إلى خلخلة استقرار الدولة وأمنها.

ولابد أن نشير إلى نقطة هامة آلا وهي مستويات الأمن القومي[٢] :

للأمن القومي ثلاث مستويات لا تتحقق إلا باندماجها وهي :

المستوى الأول : المستوى الداخلي وهو ما يعني حفظ المجتمع وحمايته من أي اختراق أو تهديد وإقرار مفهوم الاستقرار في كافة المجالات.

المستوى الثاني : المستوى الإقليمي وهو يتعلق بالصلات الإقليمية مع الدول الأخرى.

المستوى الثالث : ويتعلق بحراك الدولة ضمن المحيط العالمي وهو ما يعرف بالمستوى الدولى.

---

(١) زكريا حسين، مذكرات في الأمن القومي، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، عام ٢٠٠١م، ص١٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢١.

نطاق الأمن القومي :

اتسع النطاق الذي يشمله الأمن القومي منذ بداية التسعينيات ليغطي المزيد من الأنشطة الإنسانية الخاصة بالدولة بالإضافة إلى الجوانب العسكرية وقد قال المفكر الأمريكي توماس برنت في هذا (إذا أردت أن تعرف سمات الأمن القومي الجديد فلا تذهب لتتناقش مع كبار الجنرالات ولا مع أبرز خبراء الدفاع ولكن اذهب للمناقشة مع خبراء التكنولوجيا والاتصالات ومنظمة التجارة العالمية وأساتذة الاقتصاد)[١].

بعد العرض السابق يتضح بجلاء أهمية الأمن وأنه ضرورة حتمية لأي مجتمع أو بلد ولكن ما هو دور الأمن بالنسبة لتدعيم الاستقرار السياسي داخل الدولة وهل توجد علاقة وطيدة بين الأمن والسياسة؟ وهو ما نحاول توضيحه على النحو التالي :

علاقة الأمن بالسياسة :

مما لا شك فيه أنه توجد علاقة وطيدة بين الأمن والسياسة لأنه بدون سياسة حكيمة وواعية لا يوجد أمن وأمان ولقد استدعى موضوع عدم الاستقرار السياسي والأمني اهتماماً متزايداً من قبل الدراسات القانونية التي أجراها فقهاء القانون والسياسة ونتيجة لذلك فقد حددت دراسة بحثية قام بها (المركز التقليدي للدراسات الروسية الأوروبية) عدة أنواع من التهديدات الأمنية والسياسية المتعلقة بمفهوم (الأمن الناعم) وهو مفهوم يمن إدراجه كمفهوم جديد للأمن ويشمل كل التحديات غير العسكرية داخل نطاق تهديد أمن الأفراد والدولة والمجتمع[٢] :-

١- تهديدات عابرة للحدود مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

٢- المخاطر المجتمعية مثل اتساع نطاق المخاطر الفردية ليشمل المزيد من القطاعات المجتمعية كالأوبئة والمشاكل البيئية.

---

(١) د/ تامر إبراهيم كامل هشام، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية وروسيا الاتحادية كقوتين صاعدتين، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ص٥٤.

(٢) سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته، مرجع سابق، ص١٢.

٣- الأزمات الزاحفة ويتعلق الأمر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية.

٤- الكوارث المحتملة وتعني تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم كالأعاصير والمشاكل البيئية الأخرى.

٥- التهديدات المرتبطة بإعادة تعريف الشرعية السياسية، وهنا يتم التركيز على دول العالم الثالث التي تعاني من مشاكل داخلية سواء ما يتعلق منها بحركات التمرد الاجتماعي أو الحروب الأهلية والعرقية[1].

وحيث أن التنمية المستدامة من أهم المتطلبات التي تصبو إليها دول العالم المختلفة ومن أهم شروطها تحقيق الاستقرار على كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذا كان من الطبيعي والضروري إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية وخاصة بعد انتشار النزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات ومما لا شك فيه أن الخطر الأكبر على تلك المعادلة الأمنية هو خطر الإرهاب.

فقد زادت مخاطر الإرهاب بشكل لافت للنظر خلال العقود الثلاثة الأخيرة فبعدما كانت العمليات الإرهابية تتم وفقاً لأساليب تقليدية وتخلف خسائر وضحايا محدودة أصبحت تتم بطرق بالغة الدقة والتطور مستفيدة من التكنولوجيا الحديثة وأصبحت تخلف خسائر جسمية تكاد تعادل خسارة الحروب العسكرية بين الدول وتزداد خطورة الإرهاب بزيادة أعداد المنظمات الإرهابية التي تمارس نشاطها بعنف غير محدود وغير مقيد بقانون أو أخلاق.

ومن الجدير بالذكر أن وزارة التخطيط في مصر أشارت إلى أن النمو الاقتصادي قد تراجع إلى حوالي ٥٪ تقريباً على غير المتوقع منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك نتيجة لقلة الدخل المالي العائد للدولة وعلى رأسها النشاط السياحي ويبدو ذلك أمراً طبيعياً حيث

(1) Barry Buzanp "People state and Feat the international security Problem in international Relations, Great Britain, Op. Cit. p. 85.

أن صناعة السياحة تتميز بدرجة عالية من عدم المرونة وعدم قدرتها على التكيف مع الظروف الطارئة والمفاجئة فالسائح غالباً ما يفضل المناطق الهادئة وتجنب المناطق الخطرة أو المليئة بالتوترات سواء على الصعيد الداخلي للدولة أو في علاقات الجوار مع الدول الأخرى وفي الواقع إن أي عمل إرهابي له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وتتأثر به جميع قطاعات التنمية من السياحة والصناعة والتجارة وكافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية وكل ذلك يؤثر بالسلب على معدل العمالة حيث تزداد نسب البطالة في الدولة كما أن للإرهاب آثار سلبية متعددة تتجاوز الحدود الدولية حيث تمتد آثاره لتتجاوز الدولة المستهدفة بالإرهاب إلى الدول الأخرى، مما ينعكس على كثير من المتغيرات كالتضخم، البطالة، الاستثمار، سعر الصرف، الأسواق المالية، الموازنة العامة بالإضافة إلى عدم تدفق رأس المال الأجنبي وعزوف رأس المال الوطني على الاستثمار في الداخل[١].

وقد طرأ على مفهوم الإرهاب تحول نوعي ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلا عنيفا له رمزيته ودلالته وكانت الأهداف محل الفعل الإرهابي محددة والضحايا أقل حيث أن وسائل الإرهاب قديما كانت قاصرة على الاختطاف والحجز وأخذ الرهائن والتهديد والاغتيال ولكن حديثاً أصبح الإرهاب له أشكال مختلفة فقد حولته الولايات المتحدة الأمريكية من قوة هامشية جانبية أثناء الحرب الباردة إلى قوة مركزية وأصبح القطب الآخر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[٢].

ومن الجدير بالذكر ومما يؤسف له أن الدول العربية الغير مستقرة أمنيا وسياسيا هي من أكثر الدول التي ينتشر بها الإرهاب والأعمال الإرهابية حيث أصدر معهد السلام والاقتصاد تقرير (مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٨) والذي صدر في ديسمبر عام ٢٠١٨ والذي

---

(١) حسين سينو، ظاهرة الإرهاب، الموقع الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي، سوريا، ٢٠١٤م، ص٦.

(٢) حسن الحاج علي أحمد، حرب أفغانستان التحول من الجيوسياسي إلى الجيوثقافي، المستقبل العربي، العدد ٢٧٦، فبراير ٢٠٠٢، ص١٣.

يرصد أبرز الاتجاهات العالمية والإقليمية للتهديدات الإرهابية وتطوراتها خلال عام من خلال تحليل آثار وتداعيات الإرهاب في ١٦٣ دولة تغطي نحو ٩٩ر٧٪ من سكان العالم وهو ما يجعل التقرير يتسم بدرجة كبيرة من الشمولية وطرح نظرة مقارنة للتهديدات الإرهابية بتجلياتها المتعددة في الأقاليم المختلفة ويشير التقرير إلى أن العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن العمليات الإرهابية انخفض بنسبة ٢٧٪ بين عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧ حيث بلغ إجمالي الوفيات ١٨٨١٤ حالة خلال عام ٢٠١٧م في حين كانت ٢٥٧٧٤ حالة في العام السابق، ونضيف أنه خلال عام ٢٠١٧م تحسن الوضع بالنسبة لعدد ٩٤ دولة داخل المؤشر وبالرغم من أن العراق يتصدر دول المؤشر من حيث تأثير وانعكاسات الإرهاب إلا أنه شهد أكبر انخفاض في عدد الوفيات الناتجة عن الإرهاب إذ انخفض العدد من ٩٧٨٣ حالة في عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٤٢١٧ حالة في عام ٢٠١٧م بانخفاض قدره ٥٦٪[1].

ومن ناحية أخرى فقد أصدر معهد السلام والاقتصاد العدد الحادي عشر من مؤشر السلام العالمي في مؤتمر السلام العالمي عام ٢٠١٧م وكشفت مراجعات بيانات مؤشر السلام العالمي خلال السنوات العشر الماضية عن تراجع حاد في حالة السلام والاستقرار على مستوى العالم وهو ما يرجع إلى تصاعد التهديدات الأمنية والعسكرية للأمن العالمي وتزايد التهديدات الإرهابية وارتفاع عدد الضحايا من الصراعات المسلحة وتدفقات اللاجئين عبر الحدود.

كما رصد مؤشر السلام أن منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم اضطرابا وأقلها سلاماً على المؤشر للسنة الخامسة على التوالي وتعد سوريا الدولة الأقل سلاماً في العالم، كما يأتي كل من العراق والسودان وليبيا في ذيل القائمة على الرغم من الهزائم المتلاحقة

---

(١) موقع مركز المستقبل على الرابط الالكتروني https:/ Futureae.com/ar. Main page /item/4457

التي واجهت تنظيم داعش وعلى الجانب الآخر تأتي الكويت والإمارات وتونس في مقدمة الدول الأكثر سلاماً في منطقة الشرق الأوسط حسب الجدول التالي[1] :

جدول رقم (٢)

يوضح أكثر مناطق العالم اضطرابا وأقلها سلاما في منطقة الشرق الأوسط

المرتبة	فرق*	البلد	النقاط	التنصيف
٤٢	١٦	الكويت	١ر٧٩٩	مرتفع
٤٥	٢٠	الإمارات	١ر٨٢٠	مرتفع
٥٦	٢٦	قطر	١ر٨٦٩	مرتفع
٧١	٤	المغرب	١ر٩٧٩	مرتفع
٧٣	٣	عمان	١ر٩٨٤	مرتفع
٧٨	٩	تونس	١ر٩٩٨	مرتفع
٩٨	٣	الأردن	٢ر١٠٤	متوسط
١٠٩	=	الجزائر	٢ر٢ر١٨	متوسط
١١٥	٨	جيبوتي	٢ر٢٦٩	متوسط
١٢٧	١	موريتانيا	٢ر٣٥٥	منخفض
١٢٩	٤	السعودية	٢ر٤١٧	منخفض
١٣٠	١	البحرين	٢ر٤٣٧	منخفض
١٤١	٤	فلسطين	٢ر٦٢١	منخفض
١٤٢	٣	مصر	٢ر٦٣٢	منخفض
١٤٧	١	لبنان	٢ر٧٧٨	منخفض
١٥٣	٢	السودان	٣ر١٥٥	منخفض كثيرا

(1) Institute for Economics and Peace, Reterived 18-6-2019, Edited by http/ vision of humainity . org / app / uploads / 2018 / 06 / Global / peace – index-2018 – 2 -pdf

١٥٧	=	ليبيا	٣ر٢٦٢	منخفض كثيرا
١٥٨	١	اليمن	٢ر٣٠٥	منخفض كثيرا
١٥٩	١	الصومال	٣ر٣٦٧	منخفض كثيرا
١٦٠	١	العراق	٣ر٤٢٥	منخفض كثيرا
١٦٣	=	سوريا	٣ر٦٠٠	منخفض كثيرا

* الفرق مقارنة مع سنة ٢٠١٧م.

Institute for Economics and Peace, Reterived 18-6-2019, Edited by http/ vision of humainity . org / app / uploads / 2018 / 06 / Global / peace – index-2018 – 2 -pdf

ولقد نتج عن الإرهاب خسائر اقتصادية ضخمة وذلك بسبب النفقات التي تتكبدها الدول في سبيل مواجهة الإرهاب بالإضافة إلى انهيار البنية التحتية للدول التي تعرضت للعمليات الإرهابية والخسائر في النشاط الاقتصادي وقد بلغت التكلفة الاقتصادية للعنف ١٤ر٣ تريليون دولار على مستوى العالم في عام ٢٠١٦م أي ما يعادل ١٢ر٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحسب مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٧م تكبدت الدول الثلاث الأقل سلاماً في العالم (سوريا والعراق وأفغانستان) خسائر اقتصادية باهظة، حيث تبلغ التكلفة الاقتصادية للعنف حوالى ٦٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بينما تصل في العراق إلى نسبة ٥٨٪ من إجمالي الناتج المحلي وتصل في أفغانستان إلى حوالي ٥٢٪، وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة الاقتصادية للإرهاب تقدر عالميا بمقدار ٥٢ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٧م وهي تكلفة أقل بنسبة ٤٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٦م وبعد عام ٢٠١٧م وفقا للتقرير العام الثالث على التوالي الذي يتضمن انخفاض تكلفة الإرهاب بعد أن وصلت هذه التكلفة إلى ذروتها في عام ٢٠١٤م حيث بلغت ١٠٨ مليار دولار أمريكي وعلى حسب مؤشر الإرهاب لعام ٢٠١٧م تُعد أفغانستان الدولة الأكثر تضرراً من التأثير

الاقتصادي للإرهاب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨ر١٢٪ وفي المرتبة الثانية يأتي العراق بنسبة ٨ر١٠٪ ثم سوريا بنسبة ٨ر٥٪ وأخيرا الصومال بنسبة ٥٪[١].

(١) مركز المستقبل، استعادة النفوذ : مؤشر الإرهاب العالمي.

مركز المستقبل الالكتروني على الموقع الالكتروني https:/ Futureae.com/ar. Main page /item/4457

المبحث الثاني:
مدى تأثير الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي

تمهيد وتقسيم :ـ مما لا شك فيه أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من السمات المشتركة للدول النامية والتي من بينها مصر حيث تعرضت مصر ولمدة طويلة لأحداث أدت إلى عدم الاستقرار السياسي ومن أهمها الأحداث التي صاحبت ثورة يناير ٢٠١١م ونتج عنها تراجع حاد في مؤشرات الأداء الاقتصادي الأمر الذي يستلزم دراسة مدى تأثير الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي.

لذلك كان من الضروري أن تكون الحكومات معنية – وبالذات في الدول النامية – بالأمن الاقتصادي خاصة في ظل الأزمات التي تشهدها البيئة الاقتصادية في الساحة العربية والذي أدى إلى تدني مستوى الأداء في الأنشطة الإنتاجية والخدمية بكافة أشكالها وارتفاع معدلات الفقر وبالتبعية تدني مستوى الصحة والتعليم وهيمنة الشركات الرأسمالية الأجنبية[١].

وقد تناولت دراسات عديدة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وشهدت نتائج تلك الدراسات تبايناً واضحاً بخصوص نوع واتجاه تلك العلاقة.

فتوصلت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بينهما وحيدة الاتجاه أي يمتد الأثر من عدم الاستقرار السياسي للنمو، بينما توصلت دراسات أخرى إلى أن العلاقة بينهما متبادلة، أي كما أن هناك أثر للاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي فقد يؤثر النمو الاقتصادي أيضاً على الاستقرار السياسي، كذلك تشير معظم الدراسات إلى العلاقة العكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بينما توصل عدد قليل من الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهما[٢].

---

(١) محمد شلبي، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٣م، ص١٦٣.

(2) Said, J. et al (2014), Political Instability and Growth : Case of the Developing Countries" International Journal of Social Science Research, Vol. 2, No. 1, Macro think institute, PP : 20-22.

وسوف نتناول في هذا البحث بشيء من التفصيل في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني : أثر الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول:
مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في الدراسات الاقتصادية وعلى الرغم من ذلك لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الاستقرار الاقتصادي فقد عرفته الأمم المتحدة بأنه (الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة[١].

إلا أن المفهوم المعروف على المستوى العالمي هو تعريف صندوق النقد الدولي حيث عرفه بأنه (الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق العالمية[٢].

ويعرف أيضا الاستقرار الاقتصادي بأنه (التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي[٣].

---

(١) هبه عبدالمنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح وسياسات الاستقرار، بحث مقدم لصندوق النقد العربي، يناير ٢٠١٢م، ص٣.

(2) Briguglio L, et al. (2008), "Economic Vulnerability and Resilience concepts and Measurements" United Nation, University Eorld institute for development economics research, research No. 2008/ 55 , may ,p.1

(٣) مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، ١٩٩٠-٢٠٠٤م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص٧٧ وما بعدها.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه (كل ما يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية)[١].

بعد الاستعراض السابق لأكثر المفاهيم شيوعاً في الدراسات الاقتصادية عن الاستقرار الاقتصادي فإنه يصبح من الضروري التعرض لأهم الأسباب التي تهدد ذلك الاستقرار وذلك لأن الأمن الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى جميع الدول لتحقيقه ويمكن حصر أهم تلك الأسباب فيما يلي[٢] :

(١) تقلب وتغير المستوى العام للأسعار :

وهو يعد أهم الأسباب التي تؤدي إلى التضخم والذي بدوره يؤدي إلى زعزعة ذلك الاستقرار الاقتصادي وذلك للأسباب الآتية :

أ- زيادة الاستهلاك حيث تزداد النقود اللازمة لشراء نفس القدر المعتاد من السلع والخدمات عن ذي قبل نظراً لانخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي يقل الادخار أو يكاد ينعدم.

ب- يؤدي إلى ظلم الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة لانخفاض قيمة النقود وبالتالي إحداث تغير في توزيع الدخول بالسلب وليس بالإيجاب.

جـ- يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة النقود وبالتالي تفقد الثقة في سداد المدفوعات الآجلة وبالتالي تعرقل المشاريع القومية الكبرى.

---

(١) إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١م، ص٣٧٣.

(٢) محمد أمين بدر الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٩) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم العام الدراسى ٢٠٠٨-٢٠٠٩م ص٧٣ وما بعدها.

د- عدم الثقة في القرارات الاقتصادية لعدم القدرة على التقدير الحقيقي للتكلفة المستقبلية الخاصة بالإنتاج مما يؤدي إلى تقليل حجم النشاط الإنتاجي.

هـ- يؤدي الانخفاض في مستوى الأسعار أو انعدامه إلى انعدام ثقة المستثمرين في السلطة النقدية وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي كما أن معدل التضخم الصفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي وبالتالي حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل[١].

(٢) العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية والتحرر المالي :

اتجهت في الفترة الأخيرة الدول النامية والناشئة للانفتاح على الأسواق العالمية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزاد دورها في حجم التجارة العالمية حيث زادت مشاركتها فيها بنسبة ٤٨٪ بعد أن كانت ٣٣٪ وذلك للمرة الأولى على الاطلاق أي ما يقرب من نصف حجم التجارة العالمية وفي نفس الفترة ارتفع نصيب الاقتصاديات النامية في الإنتاج العالمي من ٢٣٪ إلى ٤٠٪[٢] إلا أنه رغم ذلك فقد نتج عن ذلك عدة آثار سلبية يمكن حصرها في الآتي :

(أ) القيام بعمليات غسيل الأموال وهروب الأموال للخارج :

إن عمليات التحرر المالي التي أقدمت عليها الدول النامية خلال فترة التسعينيات أدت إلى تدفق رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الخارج وهذا يعني خروج المدخرات المحلية للاستثمار في الخارج مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار وترتب عليها أيضا تفاقم ظاهرة غسيل الاموال بحيث أصبح من السهل استثمار أموال ضخمة مكتسبة من أنشطة غير مشروعة كتجارة المخدرات مثلا في الخارج وهذا على شكل أسهم وسندات أو فتح حسابات في البنوك الأجنبية[٣].

---

(١) محمد أمين بدر الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص٧٣ وما بعدها.

(٢) مقال بعنوان "الدول النامية تسهم بنصف التجارة العالمية" على الموقع الالكتروني https://M-Masalarabia-com. Cdn. Ampproject.org

(٣) مرابط مساعد، أسماء لميوب، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي بعنوان "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢١، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦، ص٤.

(ب) زيادة الدين الخارجي :

من الآثار السلبية للتحرر المالي والانفتاح على الأسواق العالمية هي زيادة حجم الدين الخارجي والذي تحول بعد ذلك إلى أوراق مالية لعدم القدرة على سداده وبالذات الدول النامية وانتقلت تلك الأوراق إلى أسواق بلدان أخرى وما ترتب على ذلك من إمكانية استبدال الديون الخارجية والداخلية للدول النامية بمساهمات في الشركات المخصوصة بحيث يتمكن المستثمر شراء جزء من ديون الدولة التي يرغب في الاستثمار فيها في السوق المالية العالمية[١].

(جـ) انهيار الأسواق العالمية :

ويُقصد به التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفاعلية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز وفي هذا السياق مرت العديد من الأسواق العالمية بالعديد من الانهيارات التي أثرت بدورها على اقتصاد العديد من الدول ففي عام ١٩٨٧م أدى انهيار السوق العالمية إلى خسارة قدرها ٢٠٠٠ مليار دولار واحتلت البورصة الأمريكية على نسبة ٤٠٪ منها وساعد الارتباط الشديد بين الأسواق العالمية من جهة وهشاشة النظام المالي في بعض البلدان النامية من جهة أخرى إلى انتقال عدوى هذه الانهيارات إلى الدول النامية[٢].

ننتقل بعد ذلك لأهم المؤشرات التي تنبئ عن مدى تحقق حالة الاستقرار الاقتصادي وذلك على النحو التالي :

الاستقرار الاقتصادي : كما وضحنا سابقاً يعني تحقيق التوظيف الكامل للموارد وعدم تقلب الأسعار وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

لذلك كانت البطالة من أهم التحديات التي تواجه تقدم الدول والشعوب في العصر الحديث وذلك نظراً لعدم إمكانية حدوث التوظيف الكامل للعمالة وما يترتب على ذلك من

---

(١) محمد أمين بدر الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص٧٤.

(2) dufour, J. F. "Les Marches emergent, Paris, Armand colin , 1999 p7

إهدار لرأس المال البشري وما يؤدي إليه من آثار خطيرة على جميع مناحي الحياة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

كما أن البطالة تعني التعطل ومن ثم انعدام الدخل مع ما يؤدي إليه ذلك من ضعف في مستوى المعيشة وزيادة عدد من يعيشون تحت خط الفقر وما يرافق ذلك من أوضاع لا إنسانية(١).

وأوضحت دراسة للبنك الدولي إلى حاجة الدول العربية إلى مليون موظف في عام ٢٠٢٥م(٢) وأجمع الخبراء على أن معدل البطالة في مصر يزيد على ١٢٪ حيث اختلف **التقدير في حجمها بين الجهات الاقتصادية المختلفة من جهة والحكومة المصرية من جهة أخرى.**

ومهما تضاربت الأرقام والبيانات فإنها تنذر بكارثة إذا لم تتخذ الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والأهلية حلولاً عملية لمواجهتها فإن البطالة تؤدي إلى كثير من المخاطر السياسية والاجتماعية بل إن الاستقرار السياسي للدولة مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص العمل حيث أن البطالة تعني الشعور بعدم الأمن وفقدان الفرد الأمل في المستقبل له ولأسرته حيث يصبح المستقبل غامضاً(٣).

وعلى أية حال فإنه يمكن أن نرجع البطالة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وكل سبب من هذه الأسباب له أثره في تفاقم مشكلة البطالة ويمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الاعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الدخل(٤).

---

(١) د/ رمزي ذكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٩٧م، ص١٠.

(٢) د/ ميرفت فهد، ارتفاع معدل البطالة في مصر، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٣م، ص٩-١٥.

(٣) د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات – العولمة – تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص١١١.

(٤) صبح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٣٨.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن البطالة لها آثارها على كاف المستويات اقتصاديا اجتماعيا حيث أنها تؤثر على تركيبة المجتمع وكذلك من الناحية السياسية حيث تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء والولاء[١] كما أنها تؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة وانتشار ظاهرة الإرهاب الذي يجد في العاطلين ضالته المنشودة.

أهم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي :

إن الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق استقرار في الأسعار والذي يتطلب بدوره استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وتواجد هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية[٢]. ويساعد الاستقرار السعري على اتخاذ قرارات إنتاجية واستمرارية لا تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحادة في معدلات التضخم والصرف والفائدة وهو ما يعزز النمو الاقتصادي[٣].

أما فيما يخص دور السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية في الأجل القصير فإن ذلك يتوقف بشكل كبير على سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة وبالتالي فإن السياسات النقدية المعززة للاستقرار الاقتصادي تعمل على تحقيق النتائج التالية[٤] :

أ- تحقيق الاستقرار في الأسعار.

---

(١) د/ خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٥.

(٢) أمينة طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، ٢٠٠٥م، ص٥١.

(3) Khan, M & Abdel S., "Threshold Effects in the Relation between inflation and growth international monetary fund working paper 00/78,washington,2000

(٤) هبه عبدالمنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين، مرجع سابق، ص٩.

ب- مواجهة التقلبات في النمو الاقتصادي في الأجل القصير عن طريق استخدام فعال وجيد لأدوات السياسة النقدية.

جـ- تنظيم الائتمان المحلي بما يدعم النمو ويقلل من مخاطر الائتمان.

د- خفض تقلبات أسعار الصرف لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات ودعم التنافسية الدولية، كما تستطيع الحكومة عن طريق السياسة المالية أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي[١].

وكذلك يتعلق أيضا الاستقرار الاقتصادي بالحفاظ على أفضل وضع مالي قابل للاستدامة وهو ما يعني سعي الحكومات إلى ضبط الموازنات بما يسمح لخفض الحجوزات المالية وإبقائها في حدود نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي متعارف عليها دوليا تتراوح بين ٣-٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وإدارة الدين العام بشكل لا يسمح بتجاوز الحدود الآمنة المتعارف عليها وهي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للاتحاد الأوروبي[٢].

ومما لا شك فيه أن تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول كان لها الدور الأكبر في تحول دور السياسة النقدية والمالية وتغيير مفهومها وطريقة عملها وذلك ابتداءً من ظهور الفكر الكنزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي[٣].

---

(١) هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠م، ص١٩ وما بعدها.

(٢) محمد الحاج، دور إصلاح المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، ٢٠٠٨، العدد ٧، ص١٤.

(٣) نفين ابراهيم ، اثر عجز الموازنة العامة فى مصر ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد ٧١ ، ٢٠١٥ ص ٩٦

أخيراً : سياسات مكافحة الفقر :

عرف البعض الفقر أنه نقص في القدرة الإنسانية الفردية أو الفئوية والمجتمعية المؤسسية وينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما في مجتمع معين وفي زمن معين مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات وحسب تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧م يرى أن الفقر هو الحرمان من الأشياء القيمة(١).

وقد عرفته لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بأنه (حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد والإمكانيات والاختيارات والأمن والقدرة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعي الأخرى(٢).

ومما لا شك فيه أن محاربة الفقر من أهم اهتمامات الدول والحكومات حيث يشكل الفقر الخطر الأكبر على البشرية فمع انتشار الفقر تنتشر الأمراض وتكثر الجرائم والسرقات ويزداد خطر الإرهاب ويعم الفساد مما يؤدي إلى حالة من عدم الرضا تتسبب في عدم الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي ولذلك كانت سياسات مكافحة الفقر عامل هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بل الأمن الشامل في المجتمع لما تنطوي عليه من محاربة للفقر والفساد والجريمة.

---

(١) عدنان داود محمد العذاري، هدى زويد مخلف، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م، ص٢٦.

(٢) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بعنوان "مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية"، بروكسل، سبتمبر ٢٠٠٦م، ص٨.

المطلب الثاني:
أثر الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي

مما لا شك فيه أن دراسة أثر الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي حازت على اهتمام بالغ في الدراسات الاقتصادية ويرجع ذلك في نظرنا إلى أن أغلبية الدول النامية لا تتمتع بالاستقرار السياسي المطلوب والمرجو.

ولقد تناولت دراسة تمت في عام ٢٠٠٢م تحليل سلوك الحكومات على المستوى السياسي والاقتصادي عند حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية من خلال تحليل بيانات ٢٢ دولة إفريقية للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠١) واعتمدت الدراسة على البيانات الربع سنوية من يناير ١٩٩٦م حتى ديسمبر ٢٠٠١م لدراسة العلاقة بين طبيعة النظام السياسي والاضطرابات السياسية بينما استخدمت البيانات السنوية لتحليل الآثار الاقتصادية والسياسية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة متبادلة بين الأحداث السياسية والمتغيرات الاقتصادية فكما أن الأحداث السياسية تؤثر على التنمية الاقتصادية تؤثر أيضاً المتغيرات الاقتصادية على الأحداث السياسية[١].

ومما لا شك فيه أن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يشمل الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن السياسي لذلك كان غياب الأمن له آثاره المدمرة على العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولكن أكثرها تأثراً وتضرراً القطاعات الخدمية بمختلف أنواعها وبخاصة القطاع السياحي ومجال الاستثمار المحلي والأجنبي وليس أدل على ذلك من أن غياب الأمن والبطء في استعادته أدى إلى تراجع كبير في إيرادات السياحة قدر بنحو ٢ر٤ مليار دولار في عام ٢٠١١[٢].

---

(1) Bethelmy, J. et al. (2002), "Political Regimes and Economic performance in African Countries" African Economic out look PP. 135-137.

(٢) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠١١م، ص٣٦.

وسوف نتناول بشيء من التفصيل أثر كل من الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني على الاستقرار الاقتصادي وذلك على النحو التالي :

أولاً : أثر الاستقرار السياسي على الاستقرار الاقتصادي :

عند تعرضنا لأثر الاستقرار السياسي على الاستقرار الاقتصادي لابد أن نميز بين نوعين من الآثار :

أ- الآثار المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو والاستقرار الاقتصادي.

ب- الآثار الناتجة عن قنوات انتقال عدم الاستقرار السياسي على النمو والاستقرار الاقتصادي.

أ- الآثار المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو والاستقرار الاقتصادي :

اختبرت دراسة Haan & Siermann عام ١٩٩٦ وجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي وغياب الحرية السياسية على النمو الاقتصادي باستخدام عينة من ٩٧ دولة (باستبعاد الدول المصدرة للبترول) خلال الفترة بين (١٩٦٣-١٩٨٨) وقدرت الدراسة نموذج المقطع العرضي Cross-Section model استنادا إلى دالة الإنتاج النيوكلاسيكية البسيطة. وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى تخفيض معدلات النمو في إفريقيا كما أن استمرار عدم الاستقرار السياسي أدى إلى تخفيض معدلات الاستثمار في الدول الآسيوية[(١)].

بحثت الدراسة Fosu (2001) الروابط المشتركة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي واستخدمت الدراسة دالة إنتاج كوب دوجلاس واستخدام البيانات المتعلقة بالأحداث المختلفة للانقلابات في دول إفريقيا جنوب الصحراء للفترة (١٩٦٠-١٩٨٦) وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي أعاق النمو الاقتصادي في هذه الدول وأشارت الدراسة إلى أن استخدام مؤشر عدم الاستقرار السياسي يعطي نتائج أكثر دقة وملائمة مقارنة باستخدام متغيرات الانقلاب بشكل منفصل[(٢)].

---

(1) Haan, J. & Siermann, (1996) "Political instability, freedom and economic growth some further evidence" Economic Development and cultural change (44) 2, PP. 339-350.

(2) Fosu, A. (2001) "Political instability and Economic Growth in developing economic : Some specification empiries" Economics Letters, 70, PP. 289-294.

واختبرت دراسة Fosu(2002) تأثير أحداث الانقلابات على التنمية الاقتصادية في ٣١ دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء في فترة ما بعد الاستعمار (١٩٦٠-١٩٨٦) وعبرت الدراسة عن عدم الاستقرار السياسي كنتيجة لثلاثة أحداث وهي الانقلابات الفاشلة، مؤامرات الانقلاب، والانقلابات الناجحة وقامت الدراسة بتقدير أثر كل نوع من هذه الأحداث على حدة، ثم قامت بإعادة تقدير النموذج بإدخال الأحداث الثلاثة معا. وتوصلت الدراسة إلى أن الانقلاب الفاشل له أكبر أثر سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما مؤامرات الانقلاب كان لها أثر عكسي ومعنوي على النمو ولكنه أقل أثراً من الانقلاب الفاشل وأخيراً وعلى غير المتوقع وجدت الدراسة أن أثر الانقلاب الناجح على النمو غير معنوي[١].

قامت دراسة Chura & Mercereau (2004) بتقديم دليل إحصائي وقياسي عند دراسة حالة جمهورية إفريقيا الوسطى الفترة (١٩٦٧-٢٠٠٢) مفاده أن تدهور شروط التجارة وانخفاض الإيرادات الضريبية يزيدان من فرصة عدم الاستقرار السياسي وأشارت الدراسة إلى أن الأثر المباشر لعدم الاستقرار السياسي على النمو غير معنوي وأن الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي أدى إلى آثار سلبية على اقتصاد جمهورية إفريقيا الوسطى من وقت لآخر[٢].

اختيرت دراسة Guillaumont et al. (1999) دور عدم الاستقرار السياسي في انخفاض معدلات النمو في إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) وعلى عينة من الدول الإفريقية وغير الإفريقية باستخدام التقديرات الإحصائية المقطعية وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP من خلال

(1) Fosu, A. (2002) "Political instability and economic growth : implications of coup events in sub-saharan Africa, American Journal of Economics and sociology (Jan) Vol. 61. No. 1.
(2) Ghura, D. & Mercereau, B. (2004) "Political instability and growth : The central African Republic, imf working Daporloalen.

تأثيرها على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وأن هذا الأثر أكبر من أثر عدم الاستقرار على تناقص معدل الاستثمار[١].

على عكس النتائج السابقة توصلت دراسة (Haber, et al.) 2000 إلى نتائج مختلفة بعض الشيء مفادها أنه ليس إلزاميا أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى إعاقة النمو الاقتصادي وقد قامت الدراسة بتحليل النمو الاقتصادي في المكسيك خلال الفترة (١٩١٠-١٩٣٤) وقد تميزت هذه الفترة بالثورات والحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية والاغتيالات الرئاسية واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي وتحليل الانحدار وتوصلت الدراسة إلى أنه في وجود استقرار سياسي أو عدم وجوده تستطيع الحكومة أن تزيد كفاءة الأداء الاقتصادي إذا تمكنت من حماية حقوق الملكية الخاصة وجاءت هذه النتيجة على عكس نتائج معظم الدراسات التي تفيد بأن عدم الاستقرار السياسي دائماً يؤدي إلى تدهور الأداء الاقتصادي[٢].

في دراسة (Barro & Lee 1994) لمعدلات النمو شملت ١١٦ دولة خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٨٥) قدرت الدراسة خمس متغيرات تؤثر في النموالاقتصادي من بينها عدم الاستقرار السياسي والذي تم قياسه بعد الثورات خلال العام وتوصلت الدراسة إلى وجد آثار سلبية لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي[٣].

قام معهد دراسات التنمية المتكاملة (٢٠٠٥) باختبار العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو في دولة نيبال وقامت الدراسة بتكوين مؤشرين لعدم الاستقرار السياسي واستخدمت في بناء المؤشر الأول طريقة المكون الأساسي بينما استخدمت الطريقة التحكمية

---

(1) Guillaumont et al. (1993) "How instability Lowers African Economics, Vol. 8, No. 1, PP. 87-107.

(2) Haber, S. et al. (2002) "Political instability, Credible commitments and Economic Growth : Evidence from Revolutionary Mexico" Stanford University PP : 56-98.

(3) Barro, R. & Lee. J. (1994) sources of economic growth "Carnegie Rochester conference series on public policy pp: 407-443

في بناء المؤشر الثاني واستخدمت الدراسة ست متغيرات في تكوين هذين المؤشرين وهي : المظاهرات، القتل لدوافع سياسية، الإضرابات العامة، عدد السجناء السياسيين، تغير الحكومة وتغير مجلس الوزراء وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل القياسي إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي واسع النطاق على النمو الاقتصادي في نيبال[١].

توصلت دراسة Campos & Karanasos(2008) إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي قوي على النمو الاقتصادي في الأرجنتين خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٠) وذلك من خلال تحليل بيانات السلاسل باستخدام إطار Power-ARCH[٢].

قامت دراسة أخرى عام (٢٠٠٥) Zureiqat بدراسة الروابط بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي، حيث استخدم رتبة الدولة وفقا للديمقراطية كمقياس لعدم الاستقرار السياسي، كما استخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للأداء الاقتصادي وقد قامت الدراسة بتحليل بيانات ٢٥ دولة للفترة من (١٩٨٥-٢٠٠٢) من خمس أقاليم مختلفة وهي إفريقيا، أوربا الوسطى والشرقية، أمريكا الجنوبية، جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وقد توصلت الدراسة إلى دليل معنوي يثبت صحة فرضية أن عدم الاستقرار السياسي يبطئ من النمو الاقتصادي، كما أنه لا توجد إشارة ذات دلالة معنوية بان عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي يتم تحديدهما داخل النموذج أو أن العلاقة بينهما علاقة تبادلية[٣].

---

(1) Institute of Integration Development Studies (2005) "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)" South Asia Network of Economic Research Institutes (SANEI) New Delhi, India.

(2) Campos N. & Karanasos, M. (2008) "Growth Volatility and political instability : Nonlinear time-series evidence for Argentina, 1896-2000". Economics Letters 100, PP : 135-137.

(3) Zureiqat, H. (2005) "Political instability and Economic performance : A Panel Data Analysis Economics Department, Macalester College, Award winning Economics paper, p. 23.

قامت دراسة أخرى عام (٢٠١٠) باختبار العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في باكستان واعتمدت الدراسة على مؤشر لعدم الاستقرار السياسي يتكون من سبعة متغيرات هي : الإضرابات العامة، المظاهرات، الشغب، عدد سنوات الحكومة في السلطة، نوع النظام، الحروب، التغيير الحكومي. وقد استخدمت الدراسة طريقة OLS في تحليل البيانات وتوصلت إلى علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في باكستان[1].

تناولت دراسة (Berthelemy et al. 2002) تحليل سلوك الحكومات على المستوى السياسي والاقتصادي عند حدوث الاضطرابات الاجتماعية والسياسية من خلال تحليل بيانات ٢٢ دولة إفريقية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠١) واعتمدت الدراسة على البيانات ربع سنوية من يناير ١٩٩٦ وحتى ديسمبر ٢٠٠١ لدراسة العلاقة بين طبيعة النظام السياسي والاضطرابات السياسية بينما استخدمت البيانات السنوية لتحليل الآثار الاقتصادية والسياسية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة متبادلة بين الأحداث السياسية والمتغيرات الاقتصادية فكما أن الأحداث السياسية تؤثر على التنمية الاقتصادية، تؤثر أيضا المتغيرات الاقتصادية على الأحداث السياسية[2].

ب- الأثار الناتجة عن قنوات انتقال عدم الاستقرار السياسى على النمو والاستقرار الاقتصادى .

قام Feng (عام ١٩٩٧م) بدراسة العلاقة بين الديمقراطية، عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وقامت الدراسة باستخدام طريقة SLS اعتماداً على البيانات المقطعية لعدد ٩٦ دولة خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) مستخدمة نموذج المعادلات الآنية وتوصلت الدراسة

(1) Mohammad, N. et al. (2010) "Political instability and economic development : Pakistan tiem-series analysis international research Journal of Finance and Economics, Issue 56, Euro Journals publishing, Inc., PP : 179-190.

(2) Bethelmy, J. et al. (2002), "Political Regimes and Economic performance in African Countries op.cit 135-137

إلى وجود آثار عكسية للتغير الحكومي أو تغير النظام على النمو الاقتصادي ومن ناحية أخرى إن العلاقة بين النمو الاقتصادي (كمتغير مستقل) وتغير النظام السياسي (كمتغير تابع) هي علاقة عكسية، بينما يوجد أثر موجب للنمو الاقتصادي على بقاء الحزب الحاكم في السلطة[١].

وفي دراسة على ٣٩ دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء أثبتت دراسة معينة Gyimah-Brempong & Traynor عام ١٩٩٩ وجود روابط قوية بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي وذلك خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٨) واستخدمت الدراسة نموذج المعادلات الآنية وطريقة Panel Estimation لتقدير السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية عبر الدول Cross-National Data وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي[٢].

وتوصلت دراسة Bhaskar K. et al. عام ٢٠٠٥ إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات وذلك على النحو التالي[٣] :

(١) التأثير السلبي على نمو الإنتاجية الكلية وبالتالي النمو الاقتصادي.

(٢) انخفاض الإنفاق على التنمية حيث تؤدي الأحداث المسببة لعدم الاستقرار السياسي إلى زيادة الإنفاق الحكومي على حساب الإنفاق على التنمية خاصة في ظل ما تعانيه الدول النامية من عجز في الموازنة العامة وبالتالي انخفاض معدلات النمو.

---

(1) Feng, Yi (1997) "Democracy, political instability and economic growth" British Journal of political science (July) Vol. 27. No. 3 PP : 391-418.

(2) Gyimah, K & Traynor, L. (1999) "Political instability investment and economic growth in sub-sahara Africa" Journal of African economies economics, Vol. 8, No. 1, PP : 52-86.

(3) Bhaskar K. et al. (2005) The relationship between political instability and economic growth in Nepal (1975-2003).PP:32- 41

(٣) الإنفاق الحكومي الاستهلاكي حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة إنفاق الحكومة المخصص لمواجهة الأحداث المصاحبة له وتتمثل هذه الزيادة في الإنفاق العسكري، الإنفاق على رجال الأمن (الشرطة والجيش) وشراء الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية، الزيادة في الإنفاق الحكومي للسيطرة على المظاهرات، التكاليف الناتجة عن تغير الحكومات ودعم الحلفاء السياسيين ومن المعروف أن أوجه الإنفاق تلك تتسم بانخفاض إنتاجيتها وبالتالي لا تؤدي إلى نمو الناتج المحلي.

(٤) العجز التجاري، غالبا ما يصاحب عدم الاستقرار السياسي نتيجة سياسات عدم التأكد كما تؤدي التغيرات المتكررة للحكومات إلى تغيرات مماثلة في السياسة العامة للدولة ومنها السياسات الاقتصادية وفي ظل عدم الاستقرار يميل رجال الأعمال إلى استغلال هذه الأوضاع لتحقيق هامش ربح مرتفع عن طريقة زيادة مستويات الواردات من السلع الأكثر ربحا وعلاوة على ذلك فإن الإنتاجية الكلية تنخفض في فترات انعدام الاستقرار السياسي كما سبق بيانه وبالتالي يكون من الأسهل والأكثر ربحية تغطية الطلب المحلي من خلال الواردات بدلا من تغطيته من خلال الإنتاج المحلي.

(٥) المدخرات المحلية، تؤدي حالة عدم التأكد المصاحبة لأحداث التوتر السياسي إلى انعدام أو تخفيض الحوافز للادخار المحلي وفي ظل تزايد أحداث العنف والقتل والمظاهرات وغيرها يتجه الأفراد لتخفيض أرصدتهم البنكية لمواجهة احتياجاتهم الضرورية كما لا يفضلون توظيف هذه المدخرات لارتفاع درجة المخاطر في ظل هذه الأوضاع ويُضاف إلى ذلك أن الإنفاق في ظل فترات التوتر والصراعات يفوق كثيرا الإنفاق في الفترات العادية وغالبا يتم تمويل هذه الزيادة من خلال تخفيض الادخار، ومن الجدير بالذكر أن الادخار يقل كثيرا وبسرعة أثناء هروب رأس المال المصاحب لأحداث العنف السياسي وأيضا نتيجة اتجاهات السلطة العامة والقادة السياسيين.

(٦) الاستثمار الكلي، يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى وجود بيئة تتسم بدرجة عالية من التوتر وسيادة حالة من عدم التأكد، وقد يؤدي ذلك لتخفيض الربحية المتوقعة والكفاءة الحدية للاستثمار (MEI) وعليه تنخفض الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء كما يؤدي التغير المتكرر للحكومات إلى حدوث تغير متكرر في السياسات والتي قد تؤثر بصورة مباشرة على تدفق الاستثمارات وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

وفي دراسة أجريت عام (٢٠١١) توصلت إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على الإنتاجية وأرجعت الدراسة ذلك إلى أن ارتفاع درجة عدم التأكد حول المستقبل قد يؤدي إلى تخفيض الشركات والحكومات لنفقات البحث والتطوير وعليه انخفاض معدل التقدم التكنولوجي[١]. ومن جانبنا نرى أن الفساد هو أهم قناة لانتقال أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو والاستقرار الاقتصادي.

ثانياً : أثر الاستقرار الأمني على الاستقرار الاقتصادي :

منذ الدراسات الأولى التي قدمها (Becker) في تحليله الاقتصادي للجريمة والعقاب عام ١٩٦٨ وبحث فيها دالة عرض العدوان والعوامل المؤثرة على عدد الجرائم التي يرتكبها أشخاص عقلانيين[٢] وأن الأشخاص يتجهون للجريمة ليس لأن دوافعهم وتكوينهم تختلف عن الأشخاص الآخرين فهم يسعون مثل باقي أفراد المجتمع لتحقيق مصالحهم الخاصة ولكن لأن تحليلهم للتكلفة والعائد مختلف[٣] حيث يتطلب حدوث الجريمة وجود محرك للشخص الذي يكون مستعدا للقيام بالجريمة، فالمخالفين لهم خيارات عقلانية فهم يختارون المستهدف الذي يقدم أكبر عائد بمجهود ومخاطر أقل، فتمثل الجريمة نشاطا اقتصاديا خاصا للمجرم يخضع لحساب العائد المتوقع والتكلفة المتوقعة والتي تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة وهي تكلفة فقد العمل المشروع البديل وتكاليف الحراسة في حالة

---

(1) Alesina, A. & Francisco, V. (2011) "How does political instability affect economic growth? IMF working paper middle East and central Asia department , p.36

(2) Becker G, "Crime and punishment : An economic approach Journal of Political Economy" (March 1968), PP. 170-179.

(٣) د/ طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط٣، ٢٠١١م، ص١٦٠.

جرائم السرقة والمخدرات بالإضافة إلى التكاليف الضمنية غير المؤكدة نتيجة الوقت المنفق في عقوبة السجن وفقدان الوضع الاجتماعي، والتكلفة النفسية للفعل الإجرامي[١] .

وتتمثل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمجتمع في التكاليف المباشرة نتيجة خسارة أحد عناصر الإنتاج كما في حالة القتل أو السرقة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تكاليف منع الجريمة وإصلاح المجرمين وتكاليف القيود على الأداء الإنساني وحركة الموارد الاقتصادية ومستوى النشاط الاقتصادي وكذلك التكاليف غير المباشرة نتيجة الدخول الضائعة بفعل آثار المضاعف حيث تولد الجريمة سلسلة من التأثيرات السلبية على الناتج المحلي نتيجة الفقد في الإنتاجية بسبب الموت أو الإصابة، تكلفة الرعاية الطبية، فقد الاستثمار في الثروة البشرية، انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال التأثير على توقعات رجال الأعمال ورفع تكلفة الاستثمارات، انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة الفساد واتجاه الفقراء إلى الاقتصاد غير الرسمي، لذلك يمكن حساب تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمجتمع بالفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي في حالة عدم وجود جريمة وبين قيمة الناتج المحلي الإجمالي في حالة وقوع جريمة[٢] .

وتشير دراسة Gardenas(2007) للعلاقة بين الجريمة والنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٩ في ٦٥ دولة من خلال بيانات القتل باستخدام أسلوب Panel Data إلى وجود تأثير سالب معنوي للجريمة على النمو الاقتصادي[٣] .

---

(1) Bill Mc Carthy, "New Economics of sociological criminology Annual Review of Sociology, Vol. 28 (2002), PP. 426-427.

(2) Emmanuel Dodzi K. Havi "The Economic impact of crime rate on economic performance in Ghana" Academic research international, Vol. 5, No. 1 (January 2014). P. 230.

(3) Luciano Mauro and Gaetano Carmeci "A poverty trap of crime and unemployment" Review of development economics (August 2007), PP. 450-462.

ومما لا شك فيه أن العلاقة بين معدلات الجريمة والنمو الاقتصادي متشابكة حيث يرتبط بانخفاض معدل النمو العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة وسوء توزيع الدخول وغيرها والتي تساهم مع المتغيرات الأخرى غير الاقتصادية في زيادة معدل الجريمة والتي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وبالتالي ندور في حلقة مفرغة.

ومن المعلوم أن الدول تسعى في سبيل حماية أمنها ودرء التهديدات التي تواجهها إلى تدعيم قدراتها العسكرية الأمنية وتحقيق ما يسمى بالأمن العسكري الذي يُعد من أكثر عناصر الأمن فاعلية وتأثيراً وأن ضعفه ينعكس بشكل مباشر على أمن الدولة وتعرضها إلى الأخطار العنيفة التي قد تؤدي بها إلى حد الانهيار والزوال حيث أن الدولة التي تمتلك قوة عسكرية تخلق قناعة لدى مواطنيها بقدرتها على حفظ الأمن والنظام وتحقيق مصالح الدولة وتنفيذ سياستها الداخلية و الخارجية[١].

ومسألة الإنفاق العسكري داخل الدول هي من المسائل التي لا تلقى القبول دائماً فهي دائما محل خلاف بين مؤيد ومعارض وخاصة أن من يعارضها يقر أن تلك المبالغ الضخمة من الممكن الاستفادة بها في عمليات التنمية ومحاربة الفقر وبالتالي تحقيق رفاهية الشعوب.

ولكن أصحاب الرأي المؤيد للإنفاق العسكري يقررون أن (الأمن الوطني ذو بُعد اقتصادي وتنموي شامل) وكما عبر عن هذا الاتجاه روبرت ماكنمار في كتابه (جوهر الأمن) عندما قال "الأمن عبارة عن التنمية ومن دون التنمية لا يوجد أمن".

ونرى في هذا التعريف أن مفهوم الأمن هو التنمية حيث تشمل أبعاد كثيرة في تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية وتنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية[٢].

---

(١) علي خازن، تأثير الإنفاق العسكري على التنمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عام ٢٠١٥-٢٠١٦، ص٢.

(٢) جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقله، العدد ١، يونيو ٢٠٠٩، ص١٤٥.

وفي الواقع فان نسبة الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط بلغت ٢ر٥٪ من الناتج المحلي للدولة وهي النسبة الأعلى عالميا وإذ يتعدى المتوسط العالمي نسبة ٨ر١٪ من الناتج المحلي وتحتل السعودية ثالث أكثر دولة في العالم إنفاقاً على التسليح مباشرة بعد أمريكا والصين وقبل روسيا والهند وفرنسا وبلغت نسبة هذه الزيادة ٣٧٪ في الفترة بين عامي ٢٠١٤، ٢٠١٧م ليصل إجمالي إنفاقها إلى ٥ر١٤ مليار دولار في العام الماضي بزيادة يقدرها التقرير بـ ١٩٪ أما مصر وهي أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان وحجم

القوة العسكرية قد أنفقت خلال الأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ حوالي ٥ مليارات دولار سنويا من ميزانيتها العسكرية أي ما يعادل حوالي ٢٪ من دخلها القومي وفي المقابل أنفقت قطر وفي نفس السنوات مثل مصر من حيث الكم بنسبة تبلغ ٣٪ من دخلها القومي وعلى سبيل المثال تحتل دولتا الجزائر وعمان مكانة متقدمة للغاية وسط الدول العربية الأكثر إنفاقاً على الرغم من عدم انخراط الدولتين بأي حرب تُذكر مثلا أنفقت الجزائر في عام ٢٠١٥م أكثر من عشرة مليارات دولار على الدفاع أي ما يعادل ٢ر٦٪ من دخلها القومي و ١٤٪ من إنفاقها الحكومي أما سلطنة عمان فأنفقت في ٢٠١٥م حوالي عشرة مليارات دولار على الدفاع ما يعادل ١٦٪ من دخلها القومي و٢٨٪ من إنفقاها الحكومي على الرغم من معاناة ميزانيتها عجز قدره ١٧٪[1].

جدول رقم (٣)

يوضح قائمة الدول العربية من حيث الإنفاق في المجال العسكري عام ٢٠١٨م

المرتبة	الدولة	حجم الإنفاق بالدولار
١	المملكة العربية السعودية	٧٥ مليار دولار
٢	قطر	١٩ مليار دولار
٣	الإمارات العربية المتحدة	١٥ مليار دولار

(١) علاء بيومي، كل هذا الإنفاق العربي على الأمن، مجلة العربي الجديد ، النسخة الالكترونية على الموقع الالكتروني : ://: httpd www.alarabyon/2018/1/20 / opinion . couk .

٤	الجزائر	٦ر٤ مليار دولار
٥	الكويت	٢ر٥٨٤٥ مليار دولار
٦	مصر	٤ر٠٥ مليار دولار
٧	المغرب	٢ر٣٠٥٦ مليار دولار
٨	الأردن	١ر٤٦ مليار دولار
٩	العراق	١ر٣ مليار دولار
١٠	ليبيا	١ر٣ مليار دولار
١١	اليمن	٠ر٨٨٥٥ مليار دولار
١٢	سوريا	٠ر٨٥٨ مليار دولار
١٣	البحرين	٠ر٦٢٨٩ مليار دولار
١٤	السودان	٠ر٥٨٧ مليار دولار
١٥	لبنان	٠ر٥٤٠٦ مليار دولار
١٦	تونس	٠ر٣٥٦ مليار دولار
١٧	عُمان	٠ر٢٥٢٩٩ مليار دولار
١٨	جيبوتي	٠ر٠٢٨٦ مليار دولار
١٩	موريتانيا	٠ر٢٠٨٥ مليار دولار
٢٠	الصومال	٠ر٠١٨٩ مليار دولار
٢١	جزر القمر	٠ر٠١١٦ مليار دولار

المصدر :

The world fact, book, central intelligence Agency, Retrieved 11/6/2019, Edited by : https://www. Cia. Gov/library/publication/the-world fact book.

ومما لا شك فيه أن عدم استقرار الأوضاع الأمنية يترتب عليه تفاقم ظاهرة الهجرة وبالذات المناطق الملتهبة أو القريبة من النزاعات والعنف مما يؤثر بشكل مباشر على الأداء

الاقتصادي وخصوصا إذا كان أغلب المهاجرين من الشباب مما يشكل إهداراً للعنصر البشري وبالتالي يهدد الناتج القومي الإجمالي.

ومن الجدير بالذكر أن الدستور المصري اهتم بالشباب حيث ذكر في الباب الثالث بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة (تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء وتعمل على اكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية وتشجعهم على العمل الجماعي والتطوعي وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة[١].

وتشكل الأوضاع الأمنية عاملاً أساسياً في الهجرة وقد تميزت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بازدياد في حركة الهجرة على مستوى الأفراد والجماعات نتيجة الحروب والصراعات والثورات وما نتج عنها من انتهاك لحقوق الإنسان، وانعدام الأمن والاستقرار وخير دليل على ذلك ما تشهده وتموج به منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات وصراعات مسلحة داخل بعض البلدان العربية (ليبيا – سوريا – العراق – اليمن) وكلها أمور تزيد من ظاهرة اللاجئين[٢].

جدول رقم (٤)

مجموع اللاجئين من المنطقة العربية ٢٠١٣ – ٢٠١٦م

البلد	منتصف ٢٠١٣	منتصف ٢٠١٤	منتصف ٢٠١٥	منتصف ٢٠١٦
الأردن	١ر٥٨٨	١ر٦٣٣	١ر٧٦٧	١ر٩٠٣
الإمارات العربية المتحدة	٧٤	٨٨	٩٣	١٠٦
البحرين	٢٤٩	٢٨٥	٣٧٣	٤٢٤

(١) الباب الثالث من الدستور المصري عام ٢٠١٤م بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة.

(٢) مساعد عبدالعاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحث مقدم إلى ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤م، ص٧.

تونس	١ر٢٥٠	١ر٣٦٨	١ر٤٨٤	١ر٦٢٥
الجزائر	٣ر٧٥٢	٣ر٦٩١	٣ر٥٤١	٣ر٦٢٢
جزر القمر	٤٧٣	٥٢٨	٥٦٢	٥٧١
سوريا	١ر٨٨٨ر٨٢٣	٣ر٠٢٨ر٤٦٥	٤ر١٩٤ر٥٥٤	٥ر٣٠٣ر٦١٣
جيبوتي	٦٤١	٨٠٩	٩٢١	١ر١١٣
السودان	٦٣٢ر٠١٤	٦٧٠ر٣٣٢	٦٤٠ر٩١٩	٦٣٨ر٩٨٦
الصومال	١ر١٣٠ر٩٣٩	١ر٠٨٠ر٧٨٨	١ر١٠٥ر٦١٨	١ر٠٩٧ر٧٥٧
العراق	٤٠٩ر١٨١	٤٢٦ر١١٤	٣٧٧ر٧٤٧	٢٧٩ر٩٥٥
عُمان	٢٤	٢٦	٣١	٤١
فلسطين	٩٦ر٨٠١	٩٦ر٦٥٨	٩٧ر٢٤١	٩٨ر٧٦٧
قطر	١٥	١٧	٢١	٢١
الكويت	٩٣٥	٩٩٠	٩٧٨	٩٣٢
لبنان	٣ر٦٥٢	٤ر٢٣٨	٤ر٣٢٩	٤ر٤٨٧
ليبيا	٣ر٠٨٩	٣ر٣٥٣	٤ر٣١٧	٦ر٩٩٩
مصر	٩ر٤٥٦	١٣ر٠٥٠	١٦ر١٠٥	١٨ر٦٧٢
المغرب	١ر٠٩٣	١ر٣٤٥	١ر٥٥٩	٢ر٠٣٣
المملكة العربية السعودية	٤٣٩	٦٠٠	٦٢٩	٧٥٢
موريتانيا	٣٤ر٢٨٤	٣٤ر٣٤٠	٣٤ر١٢١	٣٦ر٤٩٢
اليمن	٢ر٢٢٨	٢ر٥١٤	٥ر٨٣٢	١٥ر٦٥٧

المصدر للجدول رقم (٤) :

Global Report 2016, Global focus-UNHCR, retrieved 12/6/2019, Edited by https://www. Unhcr. Org/the- global -report. Html.

يتضح من الجدول السابق أن عدم استقرار الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط أدى إلى زيادة عدد المهاجرين واللاجئين وخاصة مع زيادة حدة الأزمات والنزاعات في الدول العربية.

وفي نهاية عام ٢٠١٦ كان ربع النازحين بسبب النزاع في العالم في مجموعة الدول العربية أيضا إذ بلغ العدد ٩ر٦ مليون نازح داخلي وكان معظمهم من سوريا والعراق إذ بلغ عدد النازحين من سوريا وحدها ما يزيد على ٦ر٣ مليون وقُدر عدد النازحين في فلسطين بنحو ١٩٣ر٧٧٧ أما اليمن فقدر بحوالي ١ر٩٧٣ر٩٩٤[1] وذلك على حسب الجدول التالي :

جدول رقم (٥)
يوضح الاشخاص النازحين داخليا بسبب النزاع والعنف
في المنطقة العربية في نهاية عام (٢٠١٢ـ٢٠١٦م)

البلد	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
سوريا	٣٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠	٦٣٢٥٩٧٨
السودان	٣٠٠٠٠٠٠	٢٤٢٦٧٠٠	٣١٢٠٠٠٠	٣٢٦٤٢٨٦	٣٣٢٠٠٠٠
الصومال	١٣٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١١٠٦٧٥١	١٢٢٣٠٠٠	١١٠٦٧٥١
العراق	٢١٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٣٢٧٦٠٠٠	٣٣٩٠٣١٠	٣٠٣٤٦١٤
فلسطين	١٤٤٥٠٠	١٤٦٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٢٢١٤٢٥	١٩٣٢٧٧
ليبيا	٥٠٠٠٠	٥٩٤٠٠	٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣٠٣٦٠٨
اليمن	٣٥٨٠٠٠	٣٠٧٠٠٠	٣٣٤٠٩٠	٢٥٠٩٠٦٨	١٩٧٣٩٩٤

المصدر :

Global Report on internal displacement (GRID 2016), internal displacement monitoring Centre, retrieved 12/6/2019 Edited by :

(١) نفس المصدر الخاص بالجدول رقم (٤).

https://reliefweb int/report/world/2016-global internal-displacement-grid-2016.

وبتأمل الجدول السابق يتبين لنا أن نزوح هذه الأعداد الغفيرة من تلك الدول العربية لابد وأن يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية لقلة الأيدي العاملة بل وندرتها في كثير من الأحيان وما يترتب على ذلك أيضا من الإضرار بالمشاريع الاقتصادية أو تلك التي تتبناها بعض الحكومات في تلك الدول ويؤدي إلى جمود تام وشلل للحياة الاقتصادية والتي يتوقف فيها الإنتاج ويزيد الاستهلاك وهو ما يزيد الأمور سوءاً وتعقيداً.

إن من أخطر التداعيات المترتبة على عدم الاستقرار الأمنى وخصوصاً في البلدان العربية والدول النامية بوجه عام هو ازدياد حدة الفقر وارتفاع أعداد الفقراء وازدياد الفساد وتدني الأوضاع المعيشية وإصابة عجلة الإنتاج بالشلل وزيادة نسبة البطالة مما يؤثر في نهاية الأمر على النمو والاستقرار الاقتصادي لتلك الدول.

إن الاستقرار الأمني هو ضرورة ملحة لأي استقرار اقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة التي تصبو إليها دول العالم المختلفة لذلك كان الإرهاب أحد التحديات التي تواجه الدول وتسعى جمعيا للقضاء عليه وخاصة بعد أن أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية ليست خاصة بدولة دون أخرى، وازدادت خطورة الإرهاب بعد استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وأصبح تخلف خسائر جسيمة تكاد تعادل أو تفوق خسائر الحروب العسكرية ولعل أبرز مثال على ذلك حادثة الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وأصبحت نقطة تحول في الاهتمام العالمي بالإرهاب ومحاولة القضاء عليه.

إن الدراسات التي تتناول آثار الإرهاب على الاستقرار الاقتصادي كثيرة ومتنوعة ومنها دراسة أكدت التأثير السلبي للإرهاب على الاستثمار الأجنبي حيث أوضحت تلك الدراسة

أن الإرهاب يزيد من خطر عدم التأكد ويؤدي إلى تناقص الاستثمار وذلك من خلال ثلاثة طرق[١] :

أ- الإرهاب يدمر جزء من رأس المال المتاح للدولة.

ب- الإرهاب يؤثر على العوامل التي تحدد عودة رأس المال للدولة.

جـ- الإرهاب يؤثر على توزيع رأس المال الانتاجي ليس فقط عبر الدول المختلفة بل وداخل الأنشطة الاقتصادية في الدولة الواحدة.

وأكدت دراسة أخرى أن الإرهاب يرتبط بعلاقة عكسية مع كل الأنشطة الاقتصادية ويؤثر سلبا على النشاط والنمو الاقتصادي وباستخدام قاعدة بيانات تضم أكثر من ٢٠٠٠ حادثة إرهابية من مصادر مختلفة وأكدت تلك الدراسة أن ارتفاع نسبة الحوادث الإرهابية لكل مليون شخص من الأفراد يتزامن مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نسبة تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي[٢].

ومن هنا نتأكد أن المستويات المرتفعة من الأنشطة الإرهابية ترتبط بمستويات أقل من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وأن زيادة درجة المخاطر الإرهابية يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تصل إلى ٥٪ من GDP وبما يؤكد أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تتأثر وبشدة بالحوادث الإرهابية.

أشارت دراسة أخرى عام ٢٠٠٧ إلى ارتفاع الإنفاق العالمي المخصص لمكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر إلى ٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ أي بزيادة بلغت ستة

(1) Enders, Walter & Todd, Sandler "Terrorism and foreign direct investment in Spain and Greece" Kyklos, 9.(3),1996.

(2) Blomberg S. and G Hess, "The Lexus and the Olive Branch Globalization, Democratization and Terrorism, Economic Development, and Political openness" P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University, Press, New York, 2008.

أضعاف مستواها في عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تزيد المبالغ المنفقة على الأمن في جميع دول العالم ليصل إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠١٥م[١].

ولقد أظهرت الدراسات وباستخدام أساليب الاقتصاد السياسي وجود معنوية إحصائية وفورية لرد فعل السوق تجاه الهجمات الإرهابية ليس فقط في الدول التي حدثت بها ولكن تمتد لبلدان أخرى من خلال أسواق رأس المال وبما يتجاوز الآثار السلبية للصدمات الاقتصادية[٢].

أخيراً نتعرض لبعض الآثار الاقتصادية المترتبة على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بجمهورية مصر العربية وذلك على النحو التالي :

* عندما انخفضت معدلات السرقة والقتل خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦م حيث حققت متوسط قدره ٥٦ر٠٤٤ لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان على التوالي[٣] وصاحب ذلك تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلية خلال التسعينيات حيث ارتفع معدل النمو من ٩ر١٪ عام ١٩٩١/ ١٩٩٢م إلى ٩ر٥٪ عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ بمتوسط قدره ٣ر٤٪ وحققت نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدره ٢٣٪ خلال الفترة كما انخفض معدل التضخم من ٧ر١٩٪ عام ١٩٩١ إلى ٧ر٢٪ عام ٢٠٠٠[٤] وانخفضت أسعار الفائدة على القروض من ٨١ر١٦٪ عام ١٩٩١م إلى ٥١ر٩٪ عام ٢٠٠٠م أيضا حقق رصيد ميزان المعاملات الجارية فائض بمتوسط قدره ١ر١٩١٦ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٠/ ١٩٩١ – ١٩٩٤/ ١٩٩٥م[٥] وانخفض معدل البطالة من ٦ر٩٪ عام ١٩٩١م إلى

---

(1) Klein, Adam, "the costs of Terror : The Economic consequences of Global Terrorism" Analyses & Argument , No. 41`, May 2007.
(2) Darkos, Konstantlonos, "Cross-Country stock market reactions to major terror events: the role of risk perception, economics of security working paper series,2009.
(3) UNODC, Crime and Criminal Justice Statistics, Statistics on Crime.
(4) World Bank, World Bank Data.
(٥) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

١ر٨٪ عام ١٩٩٩م، كما تراجع معدل الفقر من ٣ر٢٤٪ عام ١٩٩١/ ١٩٩٢م إلى ٧ر١٦٪ عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م وانخفض عدد الفقراء من ٧٧٥ر١٢ مليون إلى ٦٥٠ر١٠ مليون على التوالي[١] وذلك على الرغم من ارتفاع معدل الفقر خلال الفترة ١٩٩٠/ ١٩٩٥ في المناطق العشوائية والمناطق الأقل تحضراً بمعدل ٣٪، ١٪ على التوالي[٢].

أدى الاستقرار الأمني والسياسي في مصر خلال السنوات من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠م إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية وبالتالي أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي من ٢ر٣٪ في يونيو ٢٠٠٢م إلى ٢ر٧٪ في يونيو ٢٠٠٨م ثم انخفض على أثر الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ليسجل ٧ر٤٪ في يونيو ٢٠٠٩م غير أنه عاود الارتفاع مرة أخرى ليسجل ١ر٥٪ في يونيو ٢٠١٠م[٣].

ومن ناحية أخرى وبسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني انخفض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي وبالتبعية أثر على معدل تراجع حجم الإيرادات العامة خلال العام المالي ٢٠١٠/ ٢٠١١ لتسجل الإيرادات العامة انخفاضاً قدره (١٠ر١٪)[٤] كما ارتفع حجم الدين العام المحلي في مصر من ٨٨٨ر٧ مليار جنيه وبما يعادل ٧ر٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٠ إلى ١٤٦٠ر٤ مليار جنيه وبما يمثل ٢ر٨٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مارس ٢٠١٣م، كما ارتفع حجم الدين العام الخارجي من ٧ر٣٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠م ليصل إلى ٢ر٤٣ مليار دولار وبما يمثل ٣ر١٧٪ من الناتج المحلي

---

(1) United Nations Development Programme In Egypt "Egypt 's Progress towards achieving the Millennium development goals" ministry of economic development, 2010, P. 20.

(2) United Nations" Millenniun development goals second country report, Egypt 2004" ministry of planning pp:12-15.

(٣) د/ غزال العوسي، أثر الأوضاع السياسية والأمنية على أداء الاقتصاد القومي، دراسة مقارنة بين مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣م، بحث مقدم لمؤتمر دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، بكلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٠-١١ مارس ٢٠١٤م، ص٦.

(٤) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣م.

الإجمالي في يونيو ٢٠١٣م وكل ذلك أثر على أداء ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣م بشكل ملحوظ فقد انتقل ميزان المدفوعات الكلي من تحقيق فائض كلي بلغ ٣ر٣٦ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠م إلى عجز بلغ (٩ر٨٠ مليار دولار) في يونيو ٢٠١١م ثم زاد العجز إلى (١١ر٣٠ مليار دولار في يونيو ٢٠١٢م)[١].

ونتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في فترات ثورات الربيع العربي انخفض معدل الاستثمار في مصر بسبب صعوبة التنبؤ الاقتصادي لدى المستثمرين الأجانب لضخ أموالهم والاستثمار في الأنشطة المختلفة، مما ترتب عليه هروب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تراجعاً حاداً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة[٢].

ولقد بلغت قيمة إجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى مصر خلال السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤م بمقدار ٤ر٣٦٨ مليون دولار بنسبة ٦ر١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت أهميتها النسبية في السنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥م لتصل إلى ١٧ر٦٢٨ مليون دولار وقد هبطت قيمتها مرة أخرى لتصل في السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦م إلى ١٤ر٧٠٠ مليون دولار بنسبة ٢ر٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ثم ارتفع حجم إجمالي المشاريع الاستثمارية في السنة المالية ٢٠١٦/ ٢٠١٧ بمقدار ٤٠ر٩١٤ مليون دولار وسجلت هبوطا آخر محدود في السنة المالية ٢٠١٧/ ٢٠١٨م لتصل إلى ٣٧ر٦٦٦ مليون دولار[٣].

وبسبب الاستقرار السياسي والامني في مصر خلال السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ زاد معدل تدفق الاستثمار الأجنبي و بالتبعية أثر على معدل النمو الاقتصادي بالزيادة حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٥ر٣٪ في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م ولكنه لم يصل

---

(١) البنك المركزي المصري/ التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

(٢) نسيم أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربية على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢١) العدد الأول، يناير ٢٠١٢م، ص٤٢٨.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة ضمان الاستثمار العدد ١٢ لسنة ٢٠١٨م.

إلى الرقم المستهدف قبل أزمة كوفيد ١٩ والبالغ ٨ر٥٪ وذلك بسبب ركود في الأنشطة الاقتصادية خاصة في قطاع السياحة والصناعة وذلك بفعل إجراءات الإغلاق ولكن في المقابل حافظت بعض القطاعات الأخرى على معدلات نمو إيجابية رقم جائحة كورونا مثل النقل والتخزين والأنشطة العقارية والزراعية كما ارتفعت معدلات البطالة إلى ٦ر٩٪ وهو أعلى معدل لها منذ عامين تقريبا وكان ذلك بسبب التعطل عن العمل أو التوقف وتخفيض ساعات العمل مع الحظر والإغلاق ولكن عندما بدأت الدولة في تخفيض الإجراءات أثر ذلك على معدلات البطالة بالانخفاض مرة أخرى، وبعد ذلك ارتفعت معدلات الاستثمار الحكومية بنسبة ٢٦٪ في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م في مجال الصحة والتعليم والسكان والصناعة والاتصالات والري[١].

وقد حققت قناة السويس إيرادات بلغت ٥ مليار و٣٧٢ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥م وبلغت قيمة الإيرادات ٤ مليار و٩٠٠ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧م وحققت ٥ مليار و٦٠٠ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠١٧-٢٠٨م وبدأت في الارتفاع في العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩م لتصل إلى ٥ مليار و٧٥٠ مليون دولار بسبب رؤية سياسية ناجحة لتحقق إيرادات كبيرة ضمن مصادر الإيرادات العامة ثم انخفضت الإيرادات مرة أخرى خلال العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠م لتصل إلى ٥ مليار و٧٢٠ مليون دولار وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا على التجارة الدولية وقد ارتفعت إيرادات قناة السويس على مدار خمس سنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠م لتصل إلى ٣٢ مليار و٤٤٢ مليون دولار حيث تُعد قناة السويس هي أقصر طرق الشحن لأوروبا، وآسيا وأحد أهم مصادر العملة الأجنبية في مصر[٢].

---

(١) تصريحات وزيرة التخطيط المصرية الأحد ٦ سبتمبر ٢٠٢٠م.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر أغسطس ٢٠٢٠م.

وبالنسبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى فإننا نجد فيها ازدهاراً وعلى رأسها قطاع الطاقة والغاز فنجد استثمارات قدرها (٥١ر٠٦٧ مليون دولار) ثم قطاع العقارات (٣٧٥٣٢ مليون دولار) ثم قطاع الطاقة البديلة (٨ر٥٩٧ مليون دولار) ثم قطاع المواد الكيميائية (٥٦٢٧ مليون دولار) ثم قطاع الغذاء (٣٣٥٤ مليون دولار) ثم قطاع خدمات الأعمال (١٢٩٧ مليون دولار) ثم قطاع النقل (١١٧٥ مليون دولار) ثم قطاع الاتصالات (٩٣٣ مليون دولار) ثم قطاع المنسوجات (٩٠٠ مليون دولار) ثم قطاع البلاستيك في المرتبة الأخيرة (٤٧٧ مليون دولار)[1].

نخلص من كل ما سبق إلى أهمية الاستقرار السياسي و الأمني حتى يتحقق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة باعتبار ذلك هو الهدف المنشود للدول والحكومات فبدون سياسة ناجحة ورشيدة وبدون استقرار أمني لا تستطيع الدول مواجهة الجرائم وكل صور الخروج على الشرعية فالأمن هو المفتاح الحقيقي للتنمية الشاملة والاستقرار السياسي هو الداعم للشرعية واحترام الدستور والقانون وذلك حتى تتحقق التنمية بكافة أبعادها عسكريا وسياسيا واقتصاديا ويتحقق للدول ما تصبو إليه من النمو والازدهار والاستقرار الاقتصادي.

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : نشرة ضمان الاستثمار، العدد ١٢ لسنة ٢٠١٨م.

الخاتمة :

تناولت الدراسة أثر الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي وتم تقسيم البحث إلى مبحثين تحدثنا في المبحث الأول عن ماهية الأوضاع السياسية والأمنية وذلك من خلال مطلبين تحدثنا في المطلب الأول عن مفهوم الاستقرار السياسي وعن طرق قياسه وتعرضنا لأهم مؤشر من مؤشرات قياس عدم الاستقرار السياسي وهو مؤشر الدليل الدولي لمخاطر الدولة The International Country Risk Guide(ICRG) ثم تعرضنا بعد ذلك للعوامل التي تؤثر في الاستقرار السياسي ثم استعرضنا بعد ذلك الوضع السياسي في مصر بإيجاز غير مخل من عام ١٩٤٨ وحتى ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١م ووصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم ثم سرعان ما انتهت تلك الفترة بتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا وبينا أن الفترة من (٢٠١١-٢٠١٥م) من أسوأ الفترات التي شهدتها مصر فيما يتعلق بالاستقرار السياسي ثم تحدثنا في المطلب الثاني عن المفهوم الشامل للأمن وعلاقته بالسياسية وتعرضنا لمفهوم الأمن والتعريفات المتعددة له وأنواع الأمن ثم تعرضنا بعد ذلك لعلاقة الأمن بالسياسية وتحدثنا عن الإرهاب وعن المناطق الأكثر اضطرابا في العالم وكيف أن الدول تتكبد خسائر اقتصادية فادحة بسبب النفقات التي تبذلها في مواجهة ومكافحة الإرهاب.

ثم تحدثنا في المبحث الثاني عن مدى تأثير الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال مطلبين تحدثنا في المطلب الأول عن مفهوم الاستقرار الاقتصادي وتعرضنا لأهم الأسباب التي تهدد الاستقرار الاقتصادي وأوضحنا ما تشكله البطالة من تهديد واضح للنمو والاستقرار الاقتصادي واستعرضنا أهم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذا سياسات مكافحة الفقر.

ثم تحدثنا في المطلب الثاني عن أثر الاستقرار السياسي والامني على الاستقرار الاقتصادي ورأينا أن هناك آثار مباشرة لعدم الاستقرار السياسي على الاستقرار الاقتصادي وهناك آثار

أخرى ناتجة عن قنوات انتقال عدم الاستقرار السياسي على الاستقرار الاقتصادي وتوصلنا إلى العلاقة العكسية بين عدم الاستقرار السياسي وبين النمو والاستقرار الاقتصادي ثم تحدثنا بعد ذلك عن أثر الاستقرار الأمني على الاستقرار الاقتصادي ورأينا كيف أن للجريمة أثر سالب معنوي على النمو الاقتصادي وتعرضنا لمسألة الإنفاق العسكري على الأمن وبخاصة في الدول العربية وكذلك عرضنا مشكلة اللاجئين والمهاجرين من المناطق الملتهبة والقريبة من أماكن النزاعات وتعرضنا أيضا لمشكلة النازحين من بعض الدول بسبب العنف والنزاعات وكان للدول العربية النصيب الأكبر من تلك الأعداد ثم استعرضنا في نهاية البحث لبعض الآثار الاقتصادية المترتبة على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بجمهورية مصر العربية وانتهينا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالى:

أولا: النتائج:

١ – من أهم اسباب عدم الاستقرار السياسي والأمني هو الإرهاب حيث أنه أكبر مهدد للأمن القومي فى البلاد ويصاحبه اثار سلبية كثيرة على الاقتصاد الوطني حيث تتأثر به كافة انشطة اقتصاد الدولة من صناعة وتجارة وكافة الانشطة الخدمة والانتاجية مما يؤثر بدورة على معدل العمالة وتزيد نسبة البطالة فى الدولة ويقل تدفق رأس المال الأجنبي في البلاد وامتناع رأس المال الوطني عن المشاركة فى الاستثمار داخل الدولة .

٢ – تقلص دور الجمعيات التعاونية والاهلية والقطاع الخاص فى تمويل المشروعات الخاصة بالبنية التحتية ومشروعات التنمية الوطنية .

٣– يعتبر الفساد بكافة صورة وأشكاله من اكبر معوقات التنمية فى مصر والوطن العربي واليه يرجع انهيار اقتصاد بعض الدول حيث ان الفساد من اهم اسباب عدم الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي تصبح البيئة غير مؤهلة للاستثمار او الازدهار .

٤ – من اهم اسباب عدم الاستقرار السياسي والأمني عدم اهتمام السلطات المعنية بالشباب

٥ – جرائم غسيل الاموال من اكبر معوقات التنمية المستدامة .

٦- من اهم اسباب عدم الاستقرار السياسي والأمني عدم الاهتمام بشبكات التواصل المختلفة بين الافراد وعدم نقل التكنولوجيا مما يؤثر على كفاءة المشاريع الاقتصادية .

٧- تقلص دور راس المال الوطني فى عملية التنمية من اهم اسباب عدم الاستقرار السياسي والأمني مما يؤثر بدورة على الاستقرار والنمو الاقتصادي .

٨- تدنى المستوى المعيشي للأفراد وغياب العدالة الاجتماعية من اهم اسباب عدم الاستقرار السياسي والأمني .

٩- انخفاض مستوى الرعاية الصحية والتعليم يؤدى الى المزيد من عدم الاستقرار السياسي والأمني والذى يؤثر بدوره على الاستقرار الاقتصادي .

١٠- فى كثير من الاحيان يكون ازدياد معدل التضخم لأسباب غير اقتصادية مثل جشع التجار او سيطرة قلة منهم على السلع فيؤدى ذلك بدوره الى عدم الاستقرار السياسي الذى يؤدى بالتالي الى عدم الاستقرار الاقتصادي فيزداد معدل التضخم اكثر وندور في حلقة مفرغة .

ثانيا: التوصيات :

١- نشر الوعي الثقافي والمجتمعي بأهمية الاستقرار السياسي للدولة وذلك لأثر هذا الاستقرار الإيجابي على النمو الاقتصادي وبالتالي تتوفر العزيمة لتحسين بعض المحفزات وخاصة في الأجل القصير مثل الاستقرار الحكومي وعدم العنف أو الوقفات الاحتجاجية.

٢- العمل على تبني سياسات خاصة وإستراتيجية وطنية شاملة للقضاء على الفساد وتجفيف منابعه وتوعية أفراد المجتمع بمخاطر الفساد وتشريع القوانين اللازمة للسيطرة والقضاء على تلك الظاهرة.

٣- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاولة القضاء على التفاوت الهائل في مستوى توزيع الدخل للمواطنين لإشعارهم بالانتماء لهذا الوطن.

٤- محاولة النهوض بالقطاع السياحي باعتباره أكثر القطاعات تأثراً بعدم الاستقرار السياسي ووضع البرامج الكفيلة والخطط اللازمة بالارتقاء بهذا القطاع لمساهمته الفعالة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي.

٥- العمل على تهيئة المناخ الجيد للاستثمار والقضاء على الروتين والبيروقراطية وتسهيل كافة الإجراءات للمستثمرين مما يكون له أبلغ الأثر في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية المستدامة ولتحسين سعر صرف العملة الوطنية.

٦- ربط جميع الدول العربية بقاعدة بيانات متكاملة تعزز التعاون بصفة أساسية في التصدي لجميع جرائم غسيل الأموال وكذا مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

٧- تبني سياسة التحول الرقمي ووضع التشريعات الكفيلة بالقضاء على الجرائم الاقتصادية ومن أهمها مكافحة التهرب الضريبي والازدواج الضريبي.

٨- الاهتمام بجودة المنتجات الوطنية حتى تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية وصولاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض للخارج وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

٩- أهمية دور الإعلام بتوعية الشباب من الهجرة غير الشرعية باعتبار أن هؤلاء الشباب الركيزة الأساسية في رأس المال الوطني.

المراجع باللغة العربية :

أولاً : الكتب :

١ - إبراهيم متولي حسن المغربي : دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١م.

٢ - د/ السيد يس : الزمان الثوري ٢٥ يناير – ٣٠ يونيو تحليل للموجات المتدفقة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣م.

٣- الشيخ راشد رمزان آل طامي الهاجري : جريمة التحريض الالكتروني المخلة بأمن الدولة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣م.

٤ - د/ تامر إبراهيم كامل هاشم : الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية وروسيا الاتحادية كقوتين صاعدتين، القاهرة، المكتب العربي للمعارف.

٥ - د/ خالد الزواوي : البطالة في الوطن العربي – المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٦ - د/ رمزي ذكي : الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٩٧م.

٧- صبح مفتاح : النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٨ - د/ طارق عثمان : مصر على شفير الهاوية – من ثورة عبدالناصر إلى ملايين ميدان التحرير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢م.

٩ - د/ طلعت الدمرداش : الاقتصاد الجماعي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م.

١٠ - د/ عبدالرءوف أحمد الحنفي : أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١١ - عبدالنور عنتر : البُعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

١٢- عدنان داود، هدى زويد مخلف : قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.

١٣- د/ محمد علاء الدين عبدالقادر : البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة – تحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٣م.

١٤- محمد عمارة : ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٤م.

١٥- د/ محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، الطبعة العاشرة، ١٩٨٣م.

١٦- د/ ميرفت فهد : ارتفاع معدل البطالة في مصر، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٣م.

١٧- هشام عبدالعزيز : (موسوعة ثورة يناير)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م.

١٨- هيفاء غدير غدير : السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠م.

ثانياً : الرسائل العلمية :

١- على خازن : تأثير الإنفاق العسكري على التنمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة قاصدى مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥-٢٠١٦م.

٢- محمد أمين بدر : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر، (١٩٩٠-٢٠٠٩م) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.

٣- مسعود دراوسي : السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (١٩٩٠-٢٠٠٤م) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة) جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م.

ثالثاً : الدوريات والمقالات :

١- أحمد سمير إبراهيم : الأمن القومي في سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٩م.

٢- أديب خضور : أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي، واقعه وآفاقه وتطوره، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩م.

٣- د/ أيمن أحمد علي عبدالغفار : الانعكاسات الاقتصادية للاستقرار السياسي والأمني، (دراسة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩م) مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٤٠، أكتوبر ٢٠٢٠م.

٤- جمال منصر : تحولات في مفهوم الأمن، من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورفله) العدد ١، يونيو ٢٠٠٩م.

٥- حسن الحاج علي أحمد : حرب أفغانستان التحول من الجيوسياسي إلى الجيوثقافي، المستقبل العربي، العدد ٢٧٦، فبراير ٢٠٠٢م.

٦- د/ حسن براري : أمن إسرائل صراعات الايديولوجيا والسياسة، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٣، سبتمبر ٢٠٠٤م.

٧- د/ حسني إبراهيم عبدالواحد : قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام طريقة التجزئة للفترة (١٩٨٢-٢٠١٥م)، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٣٨، أبريل ٢٠٢٠م.

٨- حسين سينو : ظاهرة الإرهاب الموقع الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي، سوريا، ٢٠١٤م.

٩- زكريا حسين : مذكرات في الأمن القومي، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، ٢٠٠١م.

١٠- سليمان عبدالله الحربي : مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته- تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٠٨م.

١١- د/ عبد الحافظ الصاوي : إدراة مشكلات الاقتصاد القومي في نظم ما بعد الثورة، مجلة البيان، الرياض، ٢٠١٢م.

١٢- د/ عبدالرءوف أحمد الحنفي : البطالة ودورها في التأثير على الأمن المجتمعي، المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، فرع تفهنا الأشرف، العدد ٢٤، عام ٢٠٢٢م.

١٣- د/ عصام عبدالشافي : الثورات العربية – الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، الرياض، ٢٠١٢م.

١٤- محمد الحاج : دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، عدد ٧، ٢٠٠٨م.

١٥- محمد شلبي : الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٣م.

١٦- نسيم أبو جامع : أثر ثورات الربيع العربية على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم ٢١، العدد الأول، يناير ٢٠١٢م.

١٧- د/ نهله أبو العز : تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا : نيجيريا نموذجا، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٥١٩، ٢٠١٥م.

١٨- نيفين إبراهيم : أثر عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد ٧١، ٢٠١٥م.

١٩- هبه عبدالمنعم : أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح وسياسات الاستقرار، بحث مقدم لصندوق النقد العربي، يناير ٢٠١٢م.

رابعاً : القوانين والتقاريـــر والنشرات :

١ - الباب الثالث من الدستور المصري عام ٢٠١٤م بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة.

٢ - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

٣- الجهازالمركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر، أغسطس ٢٠٢٠م.

٤ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠١١م.

٥ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بعنوان : مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، بروكسل، سبتمبر ٢٠٠٦م.

٦ - منظمة العفو الدولية : (مصر تنتفض)، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة، ٢٠١١م.

٧- نشرة ضمان الاستثمار، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتمنية العدد ١٢، ٢٠١٨م.

٨- وزارة التخطيط المصرية، تصريحات وزيرة التخطيط، الأحد ٦ سبتمبر ٢٠٢٠م.

٩- وزارة التخطيط المصرية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١م.

١٠ - وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣م.

خامساً : المؤتمرات :

١ - أمينة طوقان : دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، ٢٠٠٥م.

٢ - د/ غزال العوسي : أثر الأوضاع السياسية والأمنية على أداء الاقتصاد القومي، دراسة مقارنة بين مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣م، بحث مقدم لمؤتمر دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٠-١١ مارس ٢٠١٤م.

٣- مرابط مساعد، أسماء لميوب : العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي بعنوان (سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية) جامعة محمد خيضر، ٢١، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦م.

٤- مساعد عبدالعاطي شيتيوي : التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم إلى ندوة الهجرة غير الشرعية، الأبعاد الأمنية والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤م.

سادسا: المراجع الالكترونية:-

١- (الدول النامية تسهم بنصف التجارة العالمية)، مقال على الموقع الالكتروني

https://M-Masalarabia-com.cdn.ampproject.org.

٢- تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٨م على موقع مركز المستقبل على الرابط الالكتروني

https:/Futureae-com/ar-mainpage/item/4457.

٣- د/ علاء بيومي : كل هذا الإنفاق على الأمن، على الموقع الالكتروني

https:/mmm.alaraby.couk/opinion/2018/1/20

٤- مركز المستقبل، استعادة النفوذ، تقرير مؤشر الإرهاب العالمي، مركز المستقبل الالكتروني على الموقع الالكتروني

https://Futurea.com/ar-main page/item/4457

المراجع الأجنبية :

1- Gunhild G. (2012) : "Exploring the Relationship between Socio-Economic inequality, Political instability and Economic Growth' Op. Cit., p. 10.

2- Haan, J., & sietmann, C. (1996) : "Political instability, Freedom and Economic growth : Some further Evidence Economic Development and cultural change, (44) 2, PP. 11-15.

3- Zureiqat, H. (2005) : "Political instability and Economic performance : A Panel Data analysis". Op. Cit., P. 29.

4- Easterly, W., & Sergio, R. (1993), "Fiscal Policy and Growth : An Empirical investigation, Journal of monetary Economics 32, p. 417.

5- Richard, J, (2009), "On the measurement of political instability and its impact on Economic Growth", Faculty of Economics, University of Grohihgen, the Netherlands. PP. 15-29.

6- Alesina. A & Perotti R, (1996) : "Income distribution Political instability and investment" European Economic Review 40, PP. 1203-1228.

7- Perotti R. (1996), Growth income distribution and democracy : What the Data say, Journal of Economic Growth 1, PP. 149-187.

٨- Schneider, F. & Frey, B. (1985) "Economic and Political determinants of foreign direct investment" world development 13, PP. 161-175.

9- Campos, N. & Nugent, J. (1999a), "Who is afraid of political instability" University of Southern California, Mimeo, PP : 157-172.

10- Isaac Ehrlich and Francis T. Lui, "Bureaucratic corruption and Endogenous Economic Growth Journal of Political Economy, Vol. 107, No.; 6, 1999, PP. 270-293.

١١- Barry Buzan, "People state and fear the national security problem in international relation Great Britain, wheat sheef Books : 1983, P. 6.

12- Charles Philipe, Jean Jacques Roche : "Theories de la securite definition, approaches et concept de la securite international Paris : Edition Montchrestien, 2002, P. 85.

١٣- Thomas Rid & Peter Me Burney, "Cyber-weapons", Rusi Journal March 2012, Vol. 157, No. 1. P. 6.

14- Said, J. et al (2014), Political Instability and Growth : Case of the Developing Countries" International Journal of Social Science Research, Vol. 2, No. 1, Macro think institute, PP : 20-22.

15- Briguglio L, et al. (2008), "Economic Vulnerability and Resilience concepts and Measurements" United Nation, University Eorld institute for development economics research, research , no 2008/55 may . p1.

16- dufour, J. F. "Les Marches emergent, Paris, Armand colin , 1999.p7.

17- Khan, M & Abdel S., "Threshold Effects in the Relation between inflation and growth international monetary fund working paper 00/78,washington,2000

18- Bethelmy, J. et al. (2002), "Political Regimes and Economic performance in African Countries" African Economic out look PP. 135-137.

19- Haan, J. & Siermann, (1996) "Political instability, freedom and economic growth some further evidence" Economic Development and cultural change (44) 2, PP. 339-350.

20- Fosu, A. (2001) "Political instability and Economic Growth in developing economic : Some specification empiries" Economics Letters, 70, PP. 289-294.

21- Fosu, A. (2002) "Political instability and economic growth : implications of coup events in sub-saharan Africa, American Journal of Economics and sociology (Jan) Vol. 61. No. 1.

22- Ghura, D. & Mercereau, B. (2004) "Political instability and growth : The central African Republic, imf working Daporloalen.

23- Guillaumont et al. (1993) "How instability Lowers African Economics, Vol. 8, No. 1, PP. 87-107.

24- Haber, S. et al. (2002) "Political instability, Credible commitments and Economic Growth : Evidence from Revolutionary Mexico" Stanford University PP : 56-98.

25- Barro, R. & Lee. J. (1994) sources of economic growth "Carnegie Rochester conference series on public policy .

26- Institute of Integration Development Studies (2005) "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)" South Asia Network of Economic Research Institutes (SANEI) New Delhi, India.

27- Campos N. & Karanasos, M. (2008) "Growth Volatility and political instability : Nonlinear time-series evidence for Argentina, 1896-2000". Economics Letters 100, PP : 135-137.

28- Zureiqat, H. (2005) "Political instability and Economic performance : A Panel Data Analysis Economics Department, Macalester College, Award winning Economics paper, p. 23.

29- Mohammad, N. et al. (2010) "Political instability and economic development : Pakistan tiem-series analysis

international research Journal of Finance and Economics, Issue 56, Euro Journals publishing, Inc., PP : 179-190.

30- Feng, Yi (1997) "Democracy, political instability and economic growth" British Journal of political science (July) Vol. 27. No. 3 PP : 391-418.

31- Gyimah, K & Traynor, L. (1999) "Political instability investment and economic growth in sub-sahara Africa" Journal of African economies economics, Vol. 8, No. 1, PP : 52-86.

32- Bhaskar K. et al. (2005) The relationship between political instability and economic growth in Nepal (1975-2003).

33- Alesina, A. & Francisco, V. (2011) "How does political instability affect economic growth?. IMF working paper middle East and central Asia department , p.36.

34- Becker G, "Crime and punishment : An economic approach Journal of Political Economy" (March 1968), PP. 170-179.

35- Bill Mc Carthy, "New Economics of sociological criminology Annual Review of Sociology, Vol. 28 (2002), PP. 426-427.

36- Emmanuel Dodzi K. Havi "The Economic impact of crime rate on economic performance in Ghana" Academic research international, Vol. 5, No. 1 (Junuary 2014). P. 230.

37- Luciano Mauro and Gaetano Carmeci "A poverty trap of crime and unemployment" Review of development economics (August 2007), PP. 450-462.

38- Enders, Walter & Todd, Sandler "Terrorism and foreign direct investment in Spain and Greece" Kyklos, 9.″3″ 1996.

39- Blomberg S. and G Hess, "The Lexus and the Olive Branch Globalization, Democratization and Terrorism, Economic Development, and Political openness" P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University, Press, New York, 2008.

40- Klein, Adam, "the costs of Terror : The Economic consequences of Global Terrorism" Analyses & Argument , No. 41`, May 2007.

41- Darkos, Konstantlonos, "Cross-Country stock market reactions to major terror events: the role of risk perception, economics of security working paper series,2009.

42- UNODC, Crime and Criminal Justice Statistics, Statistics on Crime.

43- World Bank, World Bank Data.

44- United Nations Development Programme In Egypt "Egypt ’s Progress towards achieving the Millennium development goals" ministry of economic development, 2010, P. 20.

45- United Nations″ Millenniun development goals second country report, Egypt 2004″ ministry of planning pp:12-15.

References:

1- alkutub :

1- 'iibrahim mutualiy hasan almaghribiu : dawr hawafiz alaistithmar alsiyasiat fi taejil alnumui alaiqtisadii, dar alfikr aljamieii, alaiskandariat, 2011m.

2- du/ alsayid ys : alzaman althawriu 25 yanayir - 30 yuniu tahlil lilmawjat almutadafiqati, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, alqahirati, 2013m.

3- alshaykh rashid ramzan al tami alhajiri : jarimat altahrid alalkitrunii almukhilat bi'amn aldawlati, alrayadi, almamlakat alearabiat alsaeudiat, 2013m.

4- da/ tamir 'iibrahim kamil hashim : alsirae bayn alwilayat almutahidat al'amrikiat walsiyn alshaebiat warusia alaitihadiat kaquatayn saeidatayni, alqahirat, almaktab alearabii lilmaearifi.

5- d/ khalid alzzwawi : albitalat fi alwatan alearabii - almushkilat walhal, majmueat alniyl alearabiatu, alqahiratu, 2004m.

6- da/ ramzi dhakiun : alaiqtisad alsiyasiu lilbitalati, tahlil li'akhtar mushkilat alraasmaliat almueasirati, matabie alrisalati, alkuayti, 1997m.

7- subh miftah : alnuqud walsiyasat alnaqdiati, dar alfajr lilnashr waltawzie, alqahirati, 2005m.

8- da/ tariq euthman : misr ealaa shafir alhawiat - min thawrat eabdalnaasir 'iilaa malayin maydan altahrir, sharikat almatbueat liltawzie walnushri, bayrut, 2012m.

9- da/ talaeat aldamardash : aliaqtisad aljamaeii, alqahirata, dar alnahdat alearabiati, altabeat althaalithati, 2011m.

10- da/ eabdalra'wf 'ahmad alhanafi : 'athar tahrir sier sarf aljunayh almisrii ealaa tijarat misr alkharijiati, dar alnahdat alearabiati, alqahirati, 2009m.

11- eabdalnuwr eantar : albued almutawasitiu lil'amn aljazayirii, aljazayar, almaktabat almisriat liltibaeat walnashr waltawzie, 2005m.

12- eadnan dawud, hudaa zuayd mukhalaf : qias muashirat zahirat alfaqr fi alwatan alearabii, altabeat al'uwlaa, dar jarir lilnashr waltawziei, eaman, al'urduni, 2010m.

13- d/ muhamad eala' aldiyn eabdalqadir : albitalat 'asalib almuajahat lidaem alsalam alaijtimaeii wal'amn alqawmii fi zili aljati, aleawlamat - tahadiyat al'iislah alaiqtisadii, munsha'at almaearifi, alaiskandariat, 2003m.

14- muhamad eimarat : thawrat 25 yanayir wakasr hajiz alkhufi, dar alsalam liltibaeat walnashri, alqahirati, 2014m.

15- du/ mahmud mustafaa : sharh qanun aleuqubati, alqism aleama, dar alnahdat alearabiati, altabeat aleashirati, 1983m.

16- du/ mirift fihd : artifae mueadal albitalat fi masri, muasasat al'ahram, 2013m.

17- hisham eabdialeaziz : (musueat thawrat yanayir), alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, alqahirati, 2012m.

18- hayfa' ghadir ghadir : alsiyasat almaliat walnaqdiat wadawruha altanmawiu fi alaiqtisad alsuwri, alhayyat aleamat alsuwriat lilkitabi, dimashqa, 2010m.

2- alrasayil aleilmia :

1- ealaa khazin : tathir al'iinfaq aleaskarii ealaa altanmiati, dirasat halat aljazayar, risalat majistir jamieat qasidaa mirbah, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, 2015-2016m.

2- muhamad 'amin badr : dawr alsiyasat alnaqdiat fi tahqiq alaistiqrar alaiqtisadii, halat aljazayir, (1990-2009ma) 'utruhat muqadimat linayl shahadat almajistir, jamieat dali 'iibrahim, 2008-2009m.

3- maseud dirawsi : alsiyasat almaliat wadawruha fi tahqiq altawazun alaiqtisadii, dirasat halat aljazayir, (1990-2004ma) 'utruhat muqadimat linayl shahadat aldukturah (ghayr manshur) jamieat aljazayir, 2006m.

3- aldawriaat walmaqalat :

1- 'ahmad samir 'iibrahim : al'amn alqawmiu fi silsilat qadaya, almarkaz alduwalii lildirasat almustaqbaliat walastiratijiati, alqahiratu, fibrayir 2009m.

2- 'adib khadur : 'awlawiat tatwir al'iielam al'amnii alearabii, waqieuh wafaquh watatawuruhu, alriyad, 'akadimiat nayif alearabiat lileulum al'amniati, 1999m.

3- du/ 'ayman 'ahmad eali eabdalghafaar : alaineikasat alaiqtisadiat lilaistiqrar alsiyasii wal'amnii, (dirasat lilfatrat 2013-2019m) majalat misr almueasirati, aleadad 540, 'uktubar 2020m.

4- jamal minsir : tahawulat fi mafhum al'amni, min 'amn alwasayil 'iilaa 'amn al'ahdafi, majalat dafatir alsiyasat walqanunu, jamieat qasidi mirbah warufluhu) aleadad 1, yuniu 2009m.

5- hasan alhaj eali 'ahmad : harb 'afghanistan altahawul min aljiusiasii 'iilaa aljuyuthaqafi, almustaqbal alearabii, aleadad 276, fibrayir 2002m.

6- du/ hasan brari : 'amn 'iisrayil siraeat alaydiulujia walsiyasati, kirasat astiratijiati, aleadad 143, sibtambar 2004m.

7- da/ husni 'iibrahim eabdalwahid : qias 'athar eadam alaistiqrar alsiyasii ealaa alnumui alaiqtisadii fi misr biaistikhdam tariqat altajziat lilfatra (1982-2015ma), majalat misr almueasirati, aleadad 538, 'abril 2020m.

8- husayn sinu : zahirat al'iirhab almawqie alrasmiu lihizb alaitihad aldiymuqrati, suria, 2014m.

9- zakariaa husayn : mudhakirat fi al'amn alqawmii, jamieat alaiskandiriat, kuliyat altijarati, 2001m.

10- sulayman eabdallah alharbiu : mafhum al'amn : mustawayatih wasighatuhu- tahdidatuhu, dirasat nazariat fi almafahim wal'atra, almajalat alearabiat lileulum alsiyasiati, aleadad 19, 2008m.

11- da/ eabd alhafiz alsaawi : 'iidrat mushkilat aliaqtisad alqawmii fi nuzum ma baed althawrati, majalat albayani, alriyad, 2012m.

12- da/ eabdalra'wf 'ahmad alhanafi : albitalat wadawruha fi altaathir ealaa al'amn almujtamiei, almajalat aleilmiat likuliyat alsharieat walqanuni, jamieat al'azhar, fare tafahina al'ashrafi, aleadad 24, eam 2022m.

13- da/ eisam eabdalshaafi : althawrat alearabiat - al'asbab walmasarat walmalat, majalat albayan, alrayad, 2012m.

14- muhamad alhaj : dawr 'iislahat almaliat aleamat fi alduwal alearabiat wadawr sunduq alnaqd alearabii fi musanaditiha, sunduq alnaqd alearabii, silsilat dirasat aiqtisadiatin, eadad 7, 2008m.

15- muhamad shalabi : al'amn alwataniu fi zili altahawulat alduwaliat alraahinati, jamieat aljazayir, kuliyat aleulum alsiyasiat wal'iielami, 2003m.

16- nasim 'abu jamie : 'athar thawrat alrabie alearabiat ealaa aitijahat alaistithmar al'ajnabii almubashir fi dual alrabie alearabii wakayfiat alaistifadat minha filastinia, majalat aljamieat al'iislamiat lildirasat alaiqtisadiat wal'iidariati, almujalad raqm 21, aleadad al'awla, yanayir 2012m.

17- du/ nahlah 'abu aleiz : tadaeiat zahirat alfasad wa'atharuha ealaa alnumui alaiqtisadii fi 'iifriqia : nayjiria namudhaja, majalat misr almueasirati, aleadad raqm 519, 2015m.

18- nifin 'iibrahim : 'athar eajz almuazanat aleamat fi masri, majalat albuhuth aliaqtisadiat alearabiati, aleadad 71, 2015m.

19- habah eabdalmuneim : 'ada' alaiqtisadiaat alearabiat khilal aleaqdayn almadiayni, malamih wasiasat alaistiqrari, bahath muqadam lisunduq alnaqd alearabii, yanayir 2012m.

4- alqawanin waltaqarir walnasharat :

1- albab althaalith min aldustur almisrii eam 2014m bieunwan alhuquq walhuriyaat walwajibat aleamatu.

2- albank almarkaziu almisriu, altaqrir alsanawiu, sanawat mukhtalifatin.

3- aljihazalmarkaziu liltaebiat aleamat walahisa' fi masr, 'aghustus 2020m.

4- taqrir alaitijahat alaiqtisadiat walastiratijiati, markaz aldirasat alsiyasiat walastiratijiati, al'ahram, 2011m.

5- taqrir almajlis alaiqtisadii walaijtimaeii altaabie lil'umam almutahidat bieunwan : mukafahat alfaqr fi alduwal alyurumutawasitiat, bruksil, sibtambar 2006m.

6- munazamat aleafw alduwaliat : (misr tantafidu), al'amanat aldawliatu, almamlakat almutahidatu, 2011ma.

7- nashrat daman alaistithmari, alsaadirat ean mutamar al'umam almutahidat liltijarat waltamniat aleadad 12, 2018m.

8- wizarat altakhtit almisriatu, tasrihat wazirat altakhtiti, al'ahad 6 sibtambar 2020m.

9- wizarat altakhtit almisriatu, taqrir mutabaeat al'ada' alaiqtisadii walaijtimaeii khilal alrubue alraabie min aleam almalii 2010-2011m.

10- wizarat almaliat almisriati, altaqrir almaliu alshahria, disambir 2013m.

5- almutamarat :

1- 'aminat twqan : dawr albunuk almarkaziat fi 'iirsa' alsiyasat alnaqdiati, waraqat eamal muqadimat fi mutamar mustajadaat aleamal almasrifii fi suria fi daw' altajarib alearabiat walealamiati, 2005m.

2- du/ ghazal aleusi : 'athar al'awdae alsiyasiat wal'amniat ealaa 'ada' alaiqtisad alqawmii, dirasat muqaranat bayn misr watunis khilal alfatrat 2011-2013m, bahath muqadim limutamar dawr alqanun fi tahqiq 'amn waistiqrar almujtamaei, kuliyat alhuquqi, jamieat tanta, 10-11 maris 2014m.

3- marabit musaeidi, 'asma'an limuyub : aleawlamat almaliat watathiruha ealaa 'ada' al'aswaq almaliat alnaashiati, waraqat eamal muqadimat lilmultaqaa alduwalii bieunwan (siasat altamwil wa'atharuha ealaa alaiqtisadiaat walmuasasat - dirasat halat aljazayir walduwal alnaamiatu) jamieat muhamad khaydar, 21, 22/11/2006m.

4- musaeid eabdaleati shitywy : altadabir wal'iijra'at almisriat limukafahat zahirat alhijrat ghayr alshareiati, bahath muqadam 'iilaa nadwat alhijrat ghayr alshareiati, al'abead al'amniat wal'iinsaniata, jamieat nayif alearabiat lileulum al'amniati, almamlakat alearabiat alsaeudiat, 2014m.

6- almarajie aleliktrunia:

1- (alduwal alnaamiat tushim binisf altijarat alealamiati), maqal ealaa almawqie alalktrunii

https://M-Masalarabia-com.cdn.ampproject.org.

2- taqrir muashir al'iirhab alealamii lieam 2018m ealaa mawqie markaz almustaqbal ealaa alraabit alalkitrunii

https:/Futureae-com/ar-mainpage/item/4457.

3- da/ eala' bayuwmi : kulu hadha al'iinfaq ealaa al'amni, ealaa almawqie alalktrunii

https:/mmm.alaraby.couk/opinion/2018/1/20

4- markaz almustaqbali, aistieadat alnufudhi, taqrir muashir al'iirhab alealamii, markaz almustaqbal alalkitrunii ealaa almawqie alalktrunii https://Futurea.com/ar-main page/item/4457

almarajie al'ajnabiia :

1- Gunhild G. (2012) : "Exploring the Relationship between Socio-Economic inequality, Political instability and Economic Growth' Op. Cit., p. 10.

2- Haan, J., & sietmann, C. (1996) : "Political instability, Freedom and Economic growth : Some further Evidence Economic Development and cultural change, (44) 2, PP. 11-15.

3- Zureiqat, H. (2005) : "Political instability and Economic performance : A Panel Data analysis". Op. Cit., P. 29.

4- Easterly, W., & Sergio, R. (1993), "Fiscal Policy and Growth : An Empirical investigation, Journal of monetary Economics 32, p. 417.

5- Richard, J, (2009), "On the measurement of political instability and its impact on Economic Growth", Faculty of Economics, University of Grohihgen, the Netherlands. PP. 15-29.

6- Alesina. A & Perotti R, (1996) : "Income distribution Political instability and investment" European Economic Review 40, PP. 1203-1228.

7- Perotti R. (1996), Growth income distribution and democracy : What the Data say, Journal of Economic Growth 1, PP. 149-187.

8- Schneider, F. & Frey, B. (1985) "Economic and Political determinants of foreign direct investment" world development 13, PP. 161-175.
9- Campos, N. & Nugent, J. (1999a), "Who is afraid of political instability" University of Southern California, Mimeo, PP : 157-172.
10- Isaac Ehrlich and Francis T. Lui, "Bureaucratic corruption and Endogenous Economic Growth Journal of Political Economy, Vol. 107, No.; 6, 1999, PP. 270-293.
11- Barry Buzan, "People state and fear the national security problem in international relation Great Britain, wheat sheef Books : 1983, P. 6.
12- Charles Philipe, Jean Jacques Roche : "Theories de la securite definition, approaches et concept de la securite international Paris : Edition Montchrestien, 2002, P. 85.
13- Thomas Rid & Peter Me Burney, "Cyber-weapons", Rusi Journal March 2012, Vol. 157, No. 1. P. 6.
14- Said, J. et al (2014), Political Instability and Growth : Case of the Developing Countries" International Journal of Social Science Research, Vol. 2, No. 1, Macro think institute, PP : 20-22.
15- Briguglio L, et al. (2008), "Economic Vulnerability and Resilience concepts and Measurements" United Nation, University Eorld institute for development economics research, research , no 2008/55 may . p1.
16- dufour, J. F. "Les Marches emergent, Paris, Armand colin , 1999.p7.
17- Khan, M & Abdel S., "Threshold Effects in the Relation between inflation and growth international monetary fund working paper 00/78,washington,2000
18- Bethelmy, J. et al. (2002), "Political Regimes and Economic performance in African Countries" African Economic out look PP. 135-137.

19- Haan, J. & Siermann, (1996) "Political instability, freedom and economic growth some further evidence" Economic Development and cultural change (44) 2, PP. 339-350.
20- Fosu, A. (2001) "Political instability and Economic Growth in developing economic : Some specification empiries" Economics Letters, 70, PP. 289-294.
21- Fosu, A. (2002) "Political instability and economic growth : implications of coup events in sub-saharan Africa, American Journal of Economics and sociology (Jan) Vol. 61. No. 1.
22- Ghura, D. & Mercereau, B. (2004) "Political instability and growth : The central African Republic, imf working Daporloalen.
23- Guillaumont et al. (1993) "How instability Lowers African Economics, Vol. 8, No. 1, PP. 87-107.
24- Haber, S. et al. (2002) "Political instability, Credible commitments and Economic Growth : Evidence from Revolutionary Mexico" Stanford University PP : 56-98.
25- Barro, R. & Lee. J. (1994) sources of economic growth "Carnegie Rochester conference series on public policy .
26- Institute of Integration Development Studies (2005) "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)" South Asia Network of Economic Research Institutes (SANEI) New Delhi, India.
27- Campos N. & Karanasos, M. (2008) "Growth Volatility and political instability : Nonlinear time-series evidence for Argentina, 1896-2000". Economics Letters 100, PP : 135-137.
28- Zureiqat, H. (2005) "Political instability and Economic performance : A Panel Data Analysis Economics Department, Macalester College, Award winning Economics paper, p. 23.
29- Mohammad, N. et al. (2010) "Political instability and economic development : Pakistan tiem-series analysis international research Journal of Finance and Economics, Issue 56, Euro Journals publishing, Inc., PP : 179-190.

30- Feng, Yi (1997) "Democracy, political instability and economic growth" British Journal of political science (July) Vol. 27. No. 3 PP : 391-418.

31- Gyimah, K & Traynor, L. (1999) "Political instability investment and economic growth in sub-sahara Africa" Journal of African economies economics, Vol. 8, No. 1, PP : 52-86.

32- Bhaskar K. et al. (2005) The relationship between political instability and economic growth in Nepal (1975-2003).

33- Alesina, A. & Francisco, V. (2011) "How does political instability affect economic growth?. IMF working paper middle East and central Asia department , p.36.

34- Becker G, "Crime and punishment : An economic approach Journal of Political Economy" (March 1968), PP. 170-179.

35- Bill Mc Carthy, "New Economics of sociological criminology Annual Review of Sociology, Vol. 28 (2002), PP. 426-427.

36- Emmanuel Dodzi K. Havi "The Economic impact of crime rate on economic performance in Ghana" Academic research international, Vol. 5, No. 1 (Junuary 2014). P. 230.

37- Luciano Mauro and Gaetano Carmeci "A poverty trap of crime and unemployment" Review of development economics (August 2007), PP. 450-462.

38- Enders, Walter & Todd, Sandler "Terrorism and foreign direct investment in Spain and Greece" Kyklos, 9.″3″ 1996.

39- Blomberg S. and G Hess, "The Lexus and the Olive Branch Globalization, Democratization and Terrorism, Economic Development, and Political openness" P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University, Press, New York, 2008.

40- Klein, Adam, "the costs of Terror : The Economic consequences of Global Terrorism" Analyses & Argument , No. 41`, May 2007.

41- Darkos, Konstantlonos, "Cross-Country stock market reactions to major terror events: the role of risk perception, economics of security working paper series,2009.
42- UNODC, Crime and Criminal Justice Statistics, Statistics on Crime.
43- World Bank, World Bank Data.
44- United Nations Development Programme In Egypt "Egypt ’s Progress towards achieving the Millennium development goals" ministry of economic development, 2010, P. 20.
45- United Nations″ Millenniun development goals second country report, Egypt 2004″ ministry of planning pp:12-15.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة : ١٢٧
أولا: التعريف بموضوع البحث : ١٢٧
ثانيا : أهمية البحث : ١٢٧
ثالثا: الهدف من البحث:ـ ١٢٧
رابعا :مشكلة البحث: ١٢٨
خامسا : منهج البحث : ١٢٨
سادسا : الدراسات السابقة: ١٢٨
سابعا: خطة البحث : ١٢٩
المبحث الأول: ماهية الأوضاع السياسية والأمنية ١٣٠
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي وكيفية قياسه ١٣١
المطلب الثاني: المفهوم الشامل للأمن وعلاقته بالسياسة ١٤٥
المبحث الثاني: مدى تأثير الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي ١٥٧
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي ١٥٨
المطلب الثاني: أثر الاستقرار السياسي والأمني على الاستقرار الاقتصادي ١٦٦
الخاتمة : ١٨٩
أولا: النتائج: ١٩٠
ثانيا: التوصيات : ١٩١
المراجع باللغة العربية : ١٩٣
REFERENCES: ٢٠٣
فهـــــرس الموضوعـــــات ٢١٣